



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

الفصل الثاني: 2024



العدد الثامن والعشرون

دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي
(الفصل الثاني - 2024)

Early Warning Report for the Banking Sector
(The Second Quarter – 2024)

البنك المركزي العراقي

2024

الاسم: (تقرير الإنذار المبكر للفصل الثاني من عام 2024) / العدد الثامن والعشرون.
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر بصورة فصلية/ بدء إصداره في عام 2017.
العنوان: البنك المركزي العراقي - شارع الرشيد - بغداد - العراق.

هاتف: 8165171

ص . ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

الإنذار المبكر: هو مؤشر يعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع المالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة، ومن ثمَّ يُمكنُ صنَّاع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة ورسم السياسات في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الثاني من عام 2024، العدد الثامن والعشرون، بغداد، 2024.

*ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً إلى العنوان الآتي:

mfs.dept@cbi.iq

للوصول إلى النسخة الإلكترونية من
التقرير امسح رمز الاستجابة السريع أدناه:



للوصول إلى كافة تقارير الإنذار المبكر
امسح رمز الاستجابة السريع أدناه:



المحتويات

1..... المقدمة

8-3..... الفصل الأول (تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة)

3..... أولاً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية

3..... 1. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة

4..... 2. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)

5..... 3. مؤشر تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات

6..... ثانياً: التغير في معدلات أسعار الفائدة

6..... 1. أسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع

7..... 2. أسعار الفائدة الحقيقية

24-9..... الفصل الثاني (تحليل مؤشرات أداء المصارف)

9..... 1. تسهيلات الإقراض القائمة من البنك المركزي إلى إجمالي مطلوبات المصارف

9..... 2. الودائع المصرفية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)

10..... 3. أنواع الودائع لدى المصارف العاملة في العراق

11..... 4. إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع

13..... 5. استثمارات المصارف إلى إجمالي الموجودات

15..... 6. المضاعف النقدي

15..... 7. ربحية المصارف

16..... 8. القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي

18..... 9. القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع

19..... 10. القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول

20..... 11. التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة

22..... 12. صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة

22..... 13. فجوة الائتمان النقدي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي

31-25..... الفصل الثالث (تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي)

25..... 1. معدل التضخم (Inflation Rate)

26..... 2. معدل نمو إجمالي الدين العام

28..... 3. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

28..... 4. المخفّض الضمني للأسعار (Implicit Price Deflator)

29..... 5. فجوة الناتج المحلي الإجمالي

30..... 6. معامل الاستقرار النقدي

قائمة الأشكال

الفصل الأول 8-3

- شكل (1) كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية الى العملة المصدرة 4
- شكل (2) كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية الى (M2) 4
- شكل (3) شهور تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات 5
- شكل (4) أسعار الفوائد ومجموع ودائع التوفير والثابتة 6
- شكل (5) سعر الفائدة الاسمي ومعدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم 7

الفصل الثاني 24-9

- شكل (6) نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية إلى (M2) 10
- شكل (7) نسبة الودائع الثابتة والجارية والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة 11
- شكل (8) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي 12
- شكل (9) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 13
- شكل (10) نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة 14
- شكل (11) نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 14
- شكل (12) العملة في التداول الى الودائع الجارية والمضاعف النقدي 15
- شكل (13) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف العاملة 16
- شكل (14) نسبة القروض المتمتعة إلى إجمالي الائتمان النقدي 16
- شكل (15) نسبة القروض المتمتعة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 17
- شكل (16) نسبة القروض المتمتعة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى القطاع العام والخاص 18
- شكل (17) نسبة القروض المتمتعة إلى إجمالي الودائع 18
- شكل (18) نسبة القروض المتمتعة إلى إجمالي الودائع لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 19
- شكل (19) نسبة القروض المتمتعة إلى إجمالي الاصول 20
- شكل (20) نسبة القروض المتمتعة إلى إجمالي الاصول لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 20
- شكل (21) نسبة الديون المتمتعة لكل قطاع من القطاعات الحقيقية اثناء الفصل الثاني من عام 2024 21
- شكل (22) الائتمان النقدي المقدم لكل من القطاعات الحقيقية خلال الفصل الثاني من عام 2024 21
- شكل (23) صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة 22
- شكل (24) فجوة الائتمان النقدي إلى الناتج المحلي الاجمالي 23

الفصل الثالث 30-25

- شكل (25) معدل التضخم لغاية الفصل الثاني من عام 2024 26
- شكل (26) نسبة الدين الداخلي والخارجي إلى إجمالي الدين للفصل الثاني من عام 2024 26
- شكل (27) حوالات الخزينة والحوالات المخصومة من قبل المصارف العاملة 27
- شكل (28) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية 28
- شكل (29) الناتج المحلي والمخفض الضمني 29
- شكل (30) فجوة الناتج المحلي الإجمالي 30
- شكل (31) معامل الاستقرار النقدي 31

قائمة الجداول

الفصل الاول 8-3

جدول (1) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة 8

الفصل الثاني 24-9

جدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل اداء المصارف 24

الفصل الثالث 30-25

جدول (3) مجاميع السلع والخدمات 25

جدول (3) المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي 31

المقدمة:

يُعد تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي أحد أهم الوسائل الرقابية المباشرة على هذا القطاع، وذلك من خلال المؤشرات التي يحتويها والقدرة على التنبؤ في حدوث الأزمات الوشيكة والمحتملة بصورة عامة وإن لم تتحقق، فضلاً عن قياس الانحرافات المحتملة التي قد تصيب القطاع المصرفي والمتغيرات المؤثرة فيه. إذ يشتمل التقرير على ثلاث فصول تغطي غالبية المؤشرات التي تؤثر في عمل السلطة النقدية، تضمن الفصل الأول من التقرير تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة عن طريق عدة مؤشرات من أبرزها نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2)، إذ انخفضت بشكل بسيط لتصل إلى (79.7%) في الفصل الثاني من عام 2024 مقارنة بالفصل ذاته من عام 2023 إذ كانت النسبة (80.2%) وهي أكبر من النسبة المعيارية والبالغة (20%) في الفصلين، ويعود سبب انخفاض النسبة لارتفاع عرض النقد الواسع بنسبة (0.8%) مع ارتفاع صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة أقل والبالغة (0.1%).

أما الفصل الثاني والمتضمن تحليل مؤشرات أداء المصارف، فقد بلغت نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (55.5%) في الفصل الثاني من عام 2024 إذ لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي والبالغة (75%)، كما شهدت نسبة المضاعف النقدي في الفصل الثاني من عام 2024 ارتفاعاً ليصل إلى (1.15) بعدما كان (1.14) للفصل ذاته من عام 2023 نتيجة انخفاض الأساس النقدي بنسبة (0.3%) لذات الفترة، أما فيما يخص مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي فقد سجل نسبة (6.9%) في الفصل الثاني من عام 2024 إذ بقيت مقاربة من نسبة (6.8%) المسجلة في الفصل من عام 2023.

وقد تم التطرق في الفصل الثالث إلى تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على الجهاز المصرفي العراقي، وعند العودة إلى معدل التضخم يُلاحظ أنه سجل نسبة (3.3%) في الفصل الثاني من عام 2024، إذ تم احتساب سنة 2022 كسنة أساس لحساب الرقم القياسي للأسعار بدلاً من سنة 2012، و في ما يخص إجمالي الدين العام يلحظ ارتفاعه بالفصل الثاني من عام 2024 بنسبة (3.6%) مقارنة بذات الفصل من عام 2023 نتيجة زيادة الدين الداخلي على الرغم من انخفاض الدين الخارجي والذي شكل نسبة (48%) من إجمالي الدين في ذات الفصل، كما وحقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق ارتفاع بنسبة (22.2%) أثناء الفصل الثاني من عام 2024 إذ بلغ (96.4) تريليون دينار بعد أن كان (78.9) تريليون دينار خلال ذات الفصل من عام 2023.

الفصل الأول

تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

الفصل الأول: تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

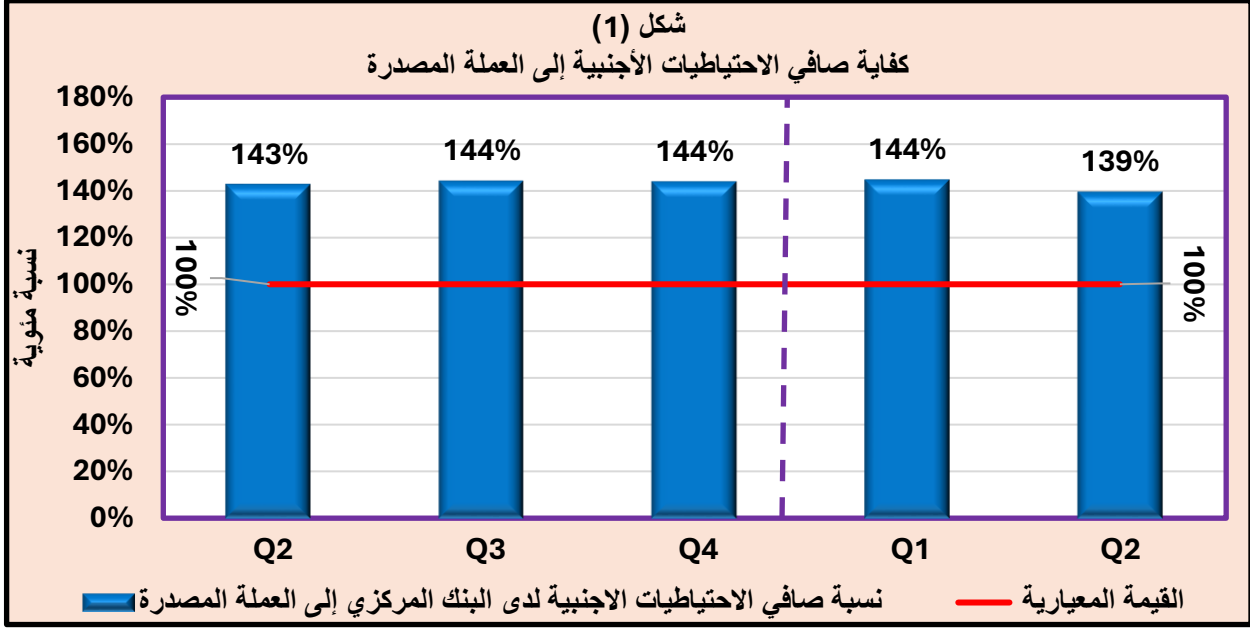
يمكن الاستدلال على استقرار قيمة العملة من خلال متابعة مجموعة من المؤشرات المهمة. إذ يشير بقاء جميع المؤشرات ضمن النسب المقبولة ومن دون تقلبات كبيرة إلى عدم تعرض النظام لصدمات خارجية أو داخلية، وبالتالي بقاء مسار قيمة العملة مستقرًا، أما في حالة ظهور تقلبات كبيرة في المؤشرات أو جزء منها، فهذا يعد إشارة تحذيرية لاحتمالية حدوث تقلبات في قيمة العملة خلال الأشهر القادمة. ومن بين أهم هذه المؤشرات التي توفر تحليلاً دقيقاً للتقلبات في قيمة العملة الوطنية الآتي:

أولاً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية:

تعد كفاية الاحتياطيات الأجنبية في البنوك المركزية مؤشراً رئيساً لاستقرار النظام المالي والمصرفي وقدرته على مواجهة التحديات الخارجية. إذ تعزز هذه الاحتياطيات حماية العملة الوطنية من التقلبات، وتزيد من ثقة المستثمرين في الاقتصاد، وتوجد مؤشرات عديدة لقياس كفاية هذه الاحتياطيات، ومن تلك المؤشرات:

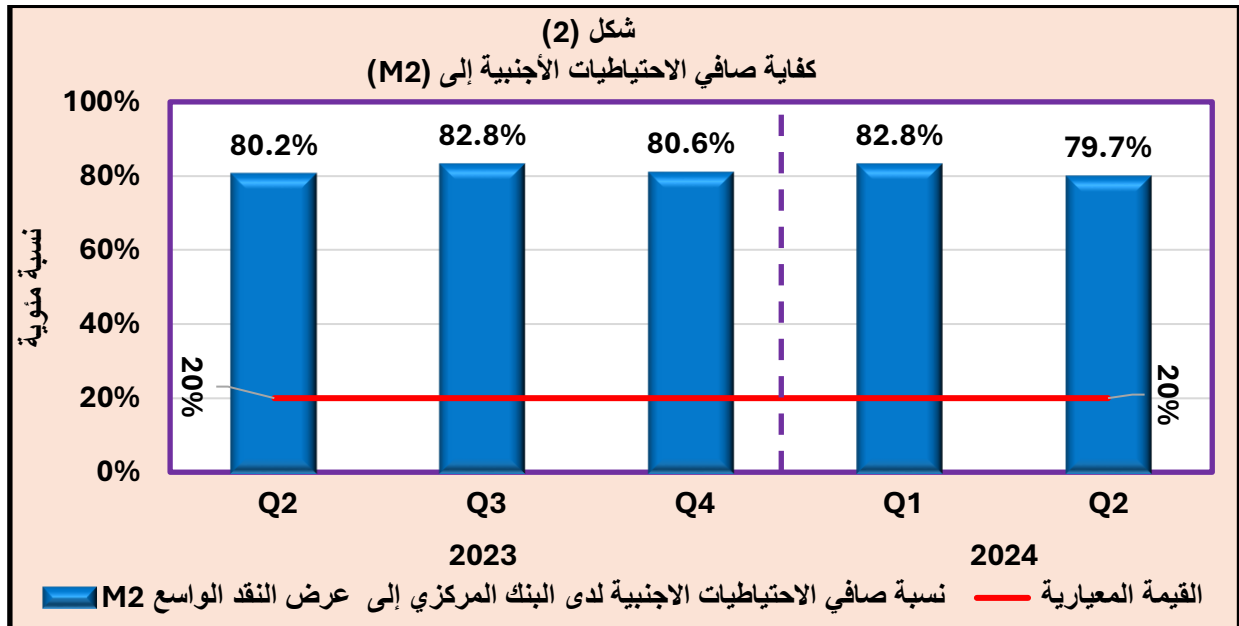
1. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة:

يُعد صافي الاحتياطيات الأجنبية خط الدفاع الأول لاستقرار قيمة العملة الوطنية ودعم الاقتصاد المحلي، إذ يُمكن البنك المركزي من مواجهة تقلبات سوق العملات الأجنبية وحماية قيمة العملة الوطنية في قبال تلك التقلبات، وهذا يتطلب الحفاظ على مستوى مناسب من هذه الاحتياطيات. إذ تعكس نسبة هذا المؤشر العلاقة بين صافي الاحتياطيات الأجنبية وقيمة العملة المصدرة، ويُعد ارتفاع النسبة مؤشراً إيجابياً. ويتضح من الشكل (1) انخفاض نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للعملة المصدرة إلى (139%) في الفصل الثاني من عام 2024، مقارنةً بـ (143%) في ذات المدة من عام 2023. ويُعزى هذا الانخفاض إلى استمرار البنك المركزي العراقي بالدفاع عن قيمة الدينار من خلال توفير العملة الأجنبية المطلوبة من قبل التجار للاستيراد، بالإضافة إلى أن طلب الحكومة الكبير على دينار البنك المركزي لتمويل الانفاق أدى إلى نمو العملة المصدرة بنسبة (2.3%) أكبر من نمو صافي الاحتياطيات الأجنبية والبالغة (0.1%). ومع ذلك بقيت هذه النسبة إيجابية ومؤثرة لأنها أعلى من النسبة المعيارية المحددة بـ (100%).



2. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

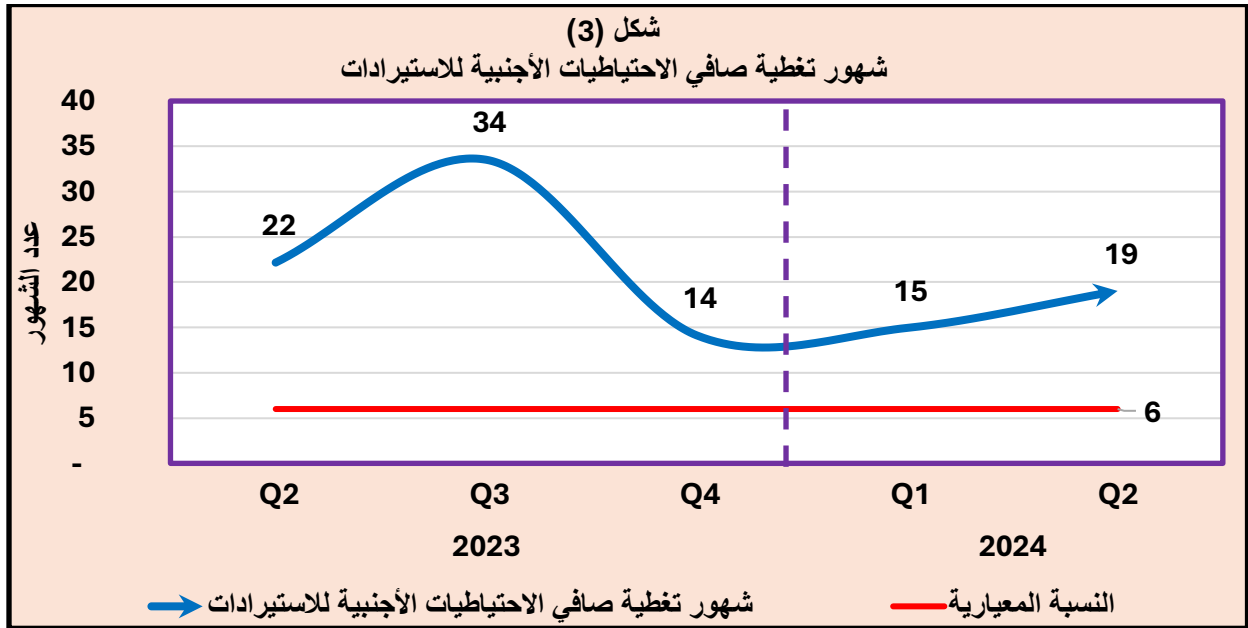
يقاس هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الاحتياطيات الأجنبية على (M2)، يُبين الشكل (2) أن نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2) في الفصل الثاني من عام 2024 قد بلغت (79.7%) وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية المحددة بـ (20%)، على الرغم من انخفاضها بشكل طفيف ونسبة (0.6%) مقارنة بالفصل ذاته من عام 2023 إذ كانت (80.2%)، وذلك نتيجة ارتفاع (M2) بنسبة (0.8%) مع ارتفاع صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة أقل وبالطبع (0.1%) خلال ذات المدة.



3. مؤشر تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات:

يستخدم هذا المؤشر لتقييم جودة اقتصاد البلد واستقرار نظامه المالي. إذ تهتم المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراقبة هذا المؤشر لتوجيه الدعم المالي عند الحاجة. ويتراوح الحد الأدنى لهذا المؤشر في بعض البلدان ما بين 4 إلى 5 أشهر، ويختلف من دولة إلى أخرى حسب الوضع الاقتصادي. وفي العراق يبلغ الحد الأدنى المقبول لهذا المؤشر 6 أشهر¹.

شهدت مدة تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات في الفصل الثاني من عام 2024 انخفاضاً لتصل إلى (19) شهراً، مقارنة بـ (22) شهراً في ذات الفصل من عام 2023، وهذا نتيجة ارتفاع الاستيرادات الكلية على أساس (CIF) لتسجل (22.5) تريليون دينار بعد أن كانت تبلغ (19.3) تريليون دينار خلال ذات الفترة، مقارنة بالارتفاع الطفيف في صافي الاحتياطيات الأجنبية إذ بلغت (142.7) تريليون دينار في الفصل الثاني من عام 2024، مقارنة بمبلغ (142.6) تريليون دينار خلال ذات الفصل من عام 2023، فضلاً عن زيادة دقة بيانات ميزان المدفوعات بعد تطبيق المنصة الالكترونية. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة مرتفعة ومؤثرة لأنها أكبر من النسبة المعيارية المحددة بـ (6 أشهر). كما هو موضح في الشكل (3).



¹ علي محسن العلق، الاحتياطيات الدولية ونافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، البحوث والدراسات، ص7.

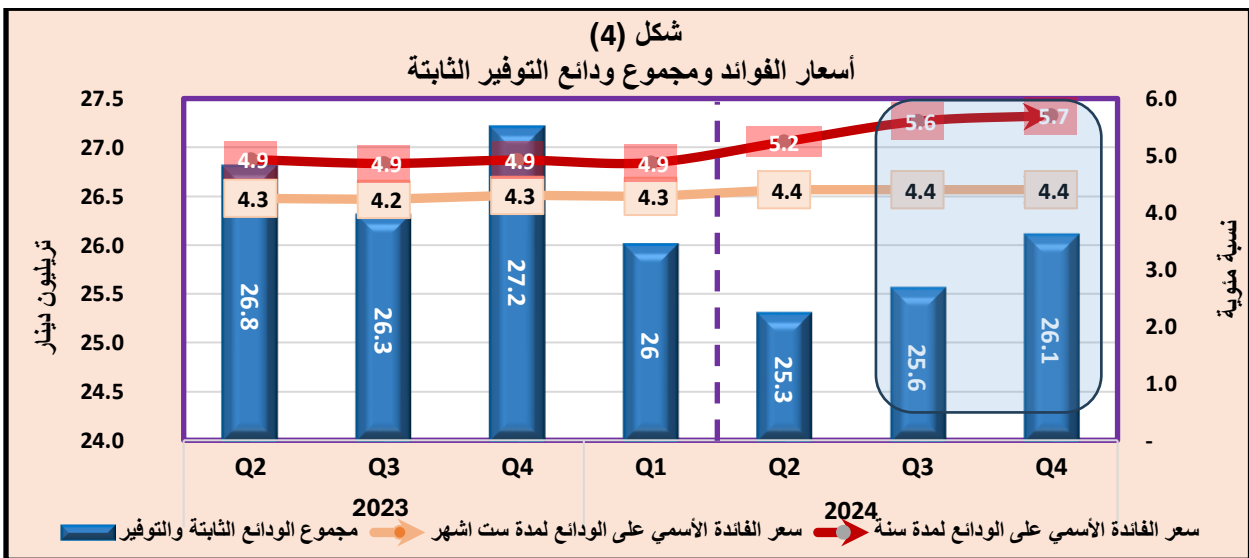
ثانياً: التغير في معدلات أسعار الفائدة:

يُعد مؤشر التغير في معدلات أسعار الفائدة من المؤشرات الحيوية التي تبين اتجاه الاقتصاد بشكل عام، إذ يُفترض أن يكون ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع مؤشراً لجذب العملة من التداول والاكتناز لدى الأفراد لصالح الودائع لدى المصارف، وبالتالي زيادة قدرة المصارف في منح الائتمان وتنشيط الاقتصاد نتيجة زيادة العمق المالي، أما في حالة انخفاض أسعار الفائدة ستتخفف الودائع لدى المصارف العاملة لانخفاض العائد عليها وارتفاع العملة في التداول وبالتالي انخفاض العمق المالي.

1. أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع:

يعتمد تأثير أسعار الفائدة على حجم الودائع على عدة عوامل، بما في ذلك معدل التضخم ومستوى الوعي المصرفي لدى الجمهور ومستوى الخدمات المقدم من الجهاز المصرفي. يُوضّح الشكل (4) أن ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة له تأثير ضعيف على حجم الودائع نتيجة ميل الأفراد للاكتناز بدلاً من الإيداع لدى المصارف. سجل سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة ست أشهر ارتفاعاً طفيفاً ليبلغ (4.4%) في الفصل الثاني من عام 2024، بينما ارتفعت سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة سنة ليبلغ (5.24%) في ذات الفصل المذكور، كما انخفض مجموع ودائع التوفير والثابتة ليبلغ (25.3) تريليون دينار في الفصل الثاني من عام 2024 مقارنة في (26.8) تريليون دينار اثناء ذات الفصل من عام 2023.

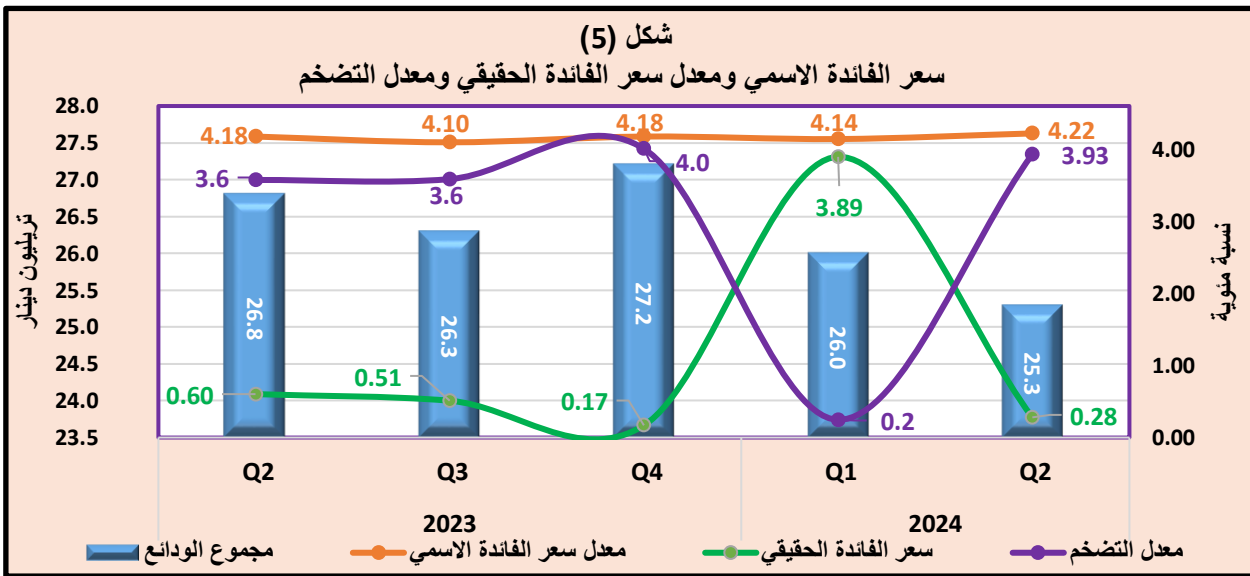
ومن المتوقع أن يستقر سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة 6 أشهر عند ذات السعر بينما يتوقع ارتفاع سعر الفائدة لمدة سنة إلى (5.6%) و (5.7%) خلال الفصل الثالث والرابع من عام 2024 على التوالي، وكذلك من المتوقع أن يرتفع حجم الودائع بنسبة بسيطة، وهذا يعني أن أثر تغير أسعار الفائدة ضعيف على حجم الودائع.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.
* الفصل الثالث والرابع من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

2. أسعار الفائدة الحقيقية:

يُعدّ سعر الفائدة الحقيقي مؤشراً هاماً كونه يأخذ بنظر الاعتبار الضغوط التضخمية وتأثيراتها على أسعار الفائدة الاسمية، ومن خلال الشكل (5) يظهر هنالك انخفاضاً في سعر الفائدة الحقيقي اثناء الفصل الثاني من عام 2024 ليصل إلى (0.28%) مقارنة (0.60%) في الفصل الثاني من عام 2023 ، نتيجة ارتفاع معدل التضخم من (3.6%) إلى (3.9%) خلال الفترة ذاتها، وتجدر الإشارة إلى تغيير سنة الأساس في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إذ تم الاعتماد على سنة 2022 بدلاً من سنة 2012 كما هو المعلن من قبل وزارة التخطيط وهذا ما انعكس على زيادة الفائدة الحقيقية في الفصل الأول من عام 2024 وانخفاض معدل التضخم خلال ذات الفصل.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

جدول (1) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة			
معدل التغير %	الفصل الثاني 2024	الفصل الثاني 2023	اسم المؤشر
0.06	142,690	142,603	صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (تريليون دينار)
2.31	102,312	99,998	العملة المصدرة (تريليون دينار)
-2.8	139%	143%	نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى العملة المصدرة (%)
0.75	179,111	177,772	عرض النقد الواسع (M2) (تريليون دينار)
-0.62	79.7%	80.2%	نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى عرض النقد الواسع M2 (%)
15.79	22	19	إجمالي الاستيرادات على أساس CIF (تريليون دينار)
- 26.92	19	26	شهور تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات (شهرًا)
- 6.30	25.3	27	مجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير (تريليون دينار)

تم اعداد الجدول باعتماد بيانات:

- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، الموقع الإحصائي.
- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، قسم احصاءات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

الفصل الثاني: تحليل مؤشرات أداء المصارف

يُعد تحليل أداء المصارف ركيزة أساسية لبيان كفاءة المصارف العاملة في استثمار الودائع لديها والائتمان الممنوح من قبلها، إذ يوضح تحليل أداء المصارف العاملة نقاط القوة لدى المصارف ويسهم في تعزيزها، كما ويفصح عن نقاط الضعف ويساعد في إيجاد الحلول المناسبة لها، ويتم ذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات كمؤشر إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع، ومؤشر القروض المثعثة إلى إجمالي الائتمان النقدي، ومؤشر القروض المثعثة إلى إجمالي الودائع، ومؤشر المضاعف النقدي ومؤشر ربحية المصارف، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى سيتم بيانها، وكالاتي:

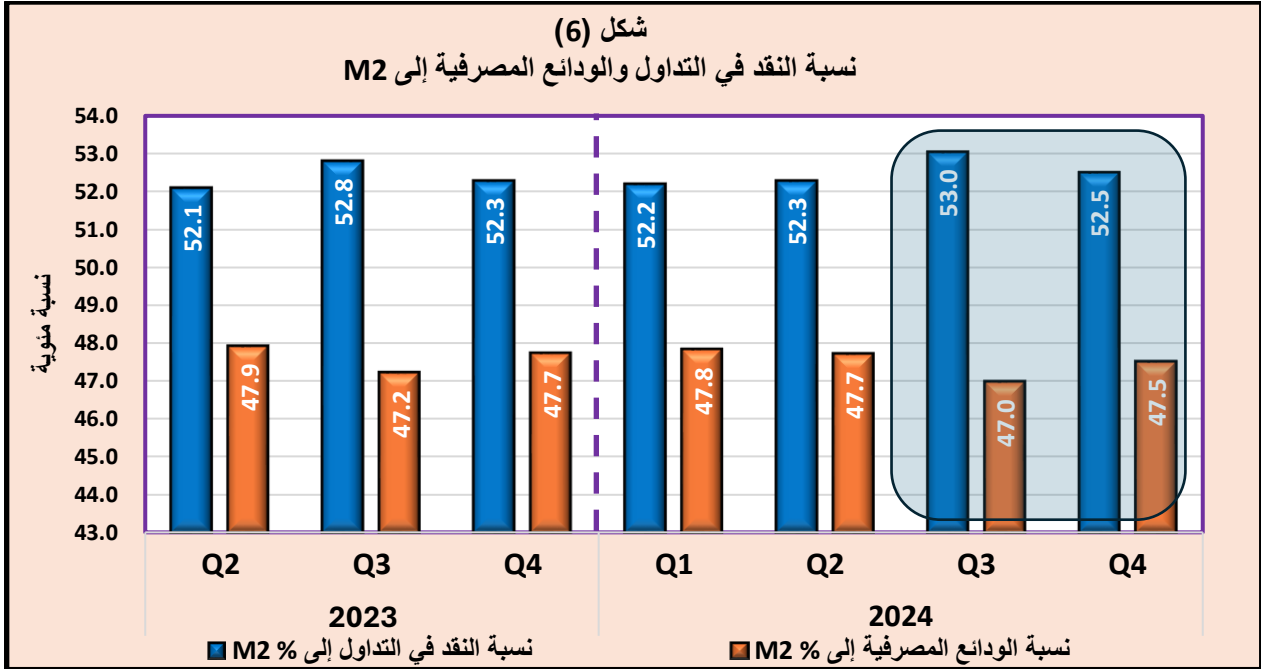
1- تسهيلات الإقراض القائمة من البنك المركزي إلى إجمالي مطلوبات المصارف:

تختلف تسهيلات الإقراض القائمة التي يقدمها البنك المركزي للمصارف العاملة باعتباره الملجأ الأخير للإقراض وفقاً للتعثرات التي تتعرض لها المصارف العاملة، إذ توفر التسهيلات مزيد من الدعم المالي للمصارف، وقد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وبحسب المادة (30) منه الشروط القانونية لمساعدة المصارف التي تعاني من أزمات مالية، إذ يرى البنك المركزي العراقي أنّ المصارف يجب أن تمتلك السيولة الكافية لمواجهة سحبات مودعيها وللحفاظ على النظام المصرفي من الانهيار، لذا يجب أن يكون طلب المعونة قائم على حاجتها لتحسين السيولة، لكون أزمة السيولة تعكس مقدار التعثر الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويُلحظ أنّ البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الثاني من عام 2024، لعدم حاجة المصارف العاملة إلى سيولة طارئة أو سحبات استثنائية، أو لعدم تلبيتها الشروط المذكورة.

2- الودائع المصرفية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

تُعتبر الودائع المصرفية عن مقدار الملاءة المالية التي تتمتع بها المصارف، والتي يمكن الحصول عليها من خلال تنويع الخدمات المقدمة إلى الجمهور من أجل جذب عدد أكبر من المودعين إلى المصرف، وبالتالي فإن هذا المؤشر يمثل رغبة الجمهور في التوجه نحو المصارف للحصول على الخدمات التي تجذب الجمهور إليها، فضلاً عن أنّ حجم الودائع لدى المصرف يمثل مؤشراً لنشاطه من جهة ومدى انتشار خدماته المصرفية من جهة أخرى، ويُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)، ويوضح الشكل (6) أنّ نسبة الودائع المصرفية إلى (M2) انخفضت وبنسبة طفيفة من (47.9%) في الفصل الثاني من عام 2023 إلى (47.7%) في ذات الفصل من عام 2024، وفي المقابل ارتفع مؤشر نسبة النقد في التداول إلى (M2) من (52.1%) في الفصل الثاني من عام 2023 إلى (52.3%) للفصل ذاته من عام 2024، وهذا يدل على أن نسبة مهمة للعملة المصدرة من البنك المركزي تذهب باتجاه النقد في التداول وليس كودائع مصرفية نتيجة انخفاض الوعي المصرفي بالإفادة من خدمات المصارف المالية التي تقدمها على الرغم من التحسن التدريجي في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني.

وتشير التوقعات إلى أن نسبة الودائع المصرفية إلى (M2) ستبلغ (47.0%) و (47.5%) على التوالي في الفصلين الثالث والرابع من عام 2024، فيما اظهرت التوقعات أن نسبة النقد في التداول إلى (M2) ستبلغ (53.0%) و (52.5%) على التوالي لذات الفترة المذكورة.



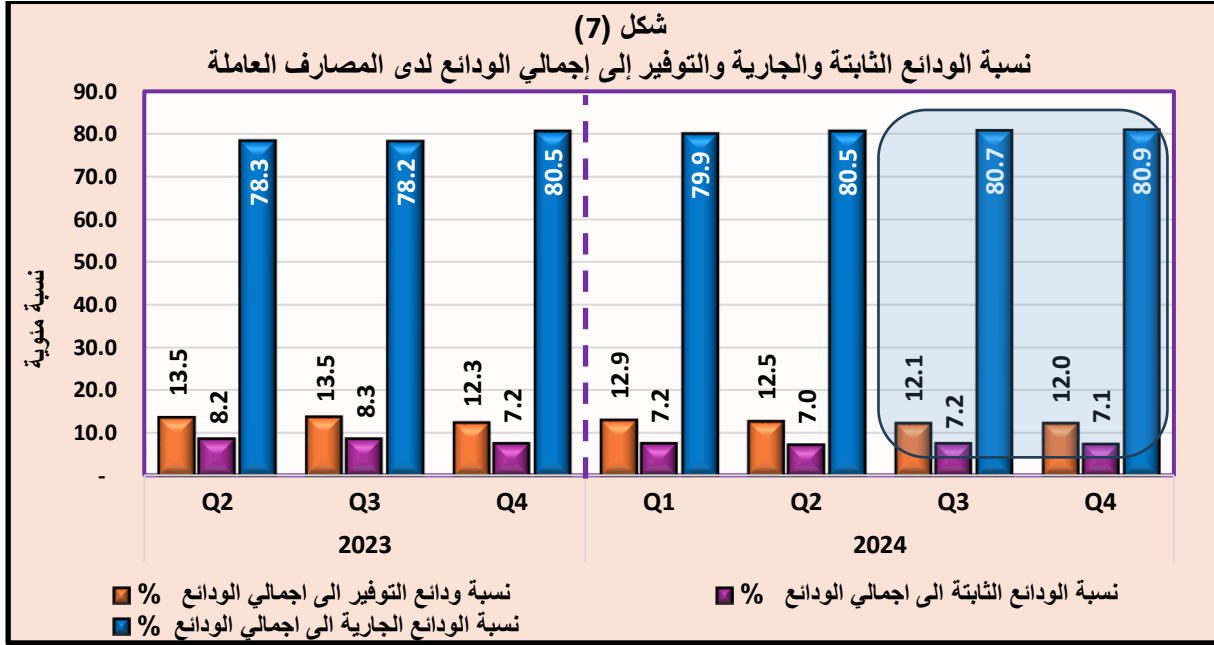
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.
* الفصل الثالث والرابع من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

3- أنواع الودائع لدى المصارف العاملة في العراق:

من خلال متابعة أنواع الودائع لدى المصارف العاملة نجد أنّ الودائع الجارية استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف، إذ ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الودائع من (78.3%) في الفصل الثاني من عام 2023 إلى (80.5%) في ذات الفصل من عام 2024، في حين انخفضت نسبة الودائع الثابتة إلى إجمالي الودائع من (8.3%) في الفصل الثاني من عام 2023 إلى (7%) في ذات الفصل من عام 2024، أمّا فيما يخص نسبة ودائع التوفير إلى إجمالي الودائع فقد انخفضت هي الاخرى من (13.5%) في الفصل الثاني من عام 2023 إلى (12.5%) للفصل ذاته من عام 2024، بمعنى إن الوعي المصرفي ما زال منخفض لدى الأفراد، وهذا يتطلب أن تكون المصارف العاملة أكثر فاعلية في جذب الودائع من خلال تقديم المزيد من الخدمات مع زيادة الدعاية الإعلانية التي تبين فوائد الإيداع المصرفي، يُوضّح الشكل (7) حجم الودائع لدى المصارف العاملة.

وتشير التوقعات إلى أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع ستبلغ نسبة (80.7%) و (80.9%) على التوالي في الفصلين الثالث والرابع من عام (2024)، فيما اظهرت التوقعات أن نسبة ودائع التوفير الى إجمالي

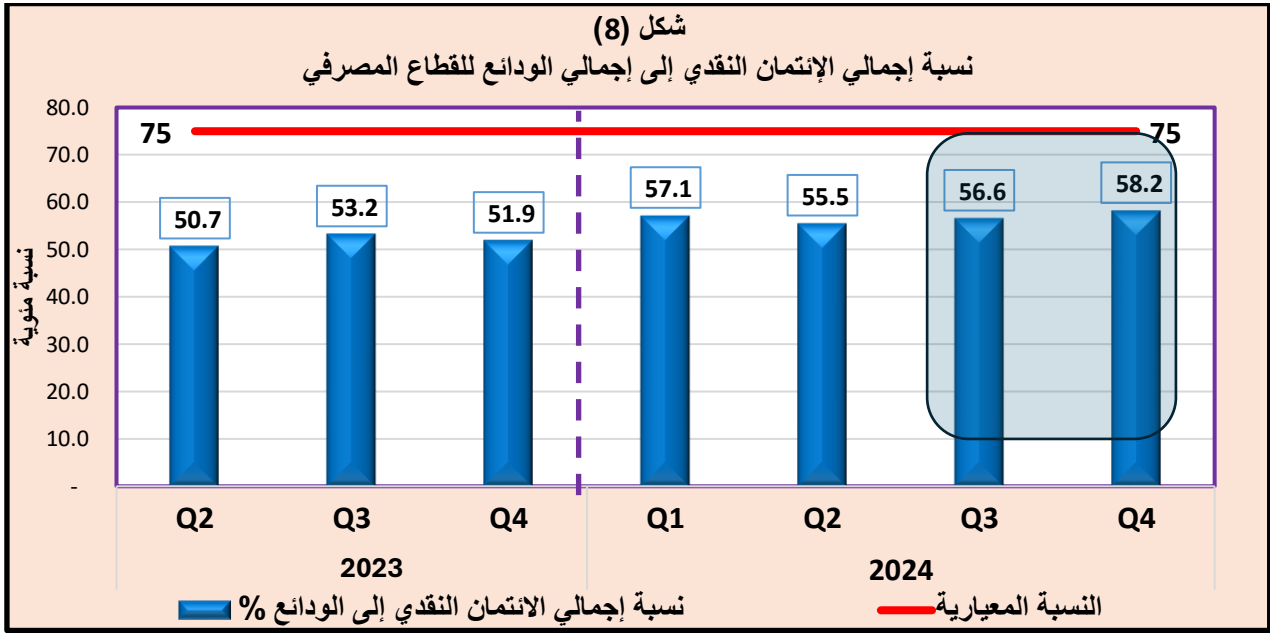
الودائع سبغ (12.1%) و (12.0%) على التوالي، أما بخصوص الودائع الثابتة فمن المتوقع أن تسجل نسبة (7.2%) و (7.1%) على التوالي لذات الفترة.



4- إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع:

يُبين هذا المؤشر قدرة المصارف على توظيف أموال الودائع لتلبية احتياجات الزبائن من الائتمان، إذ حدّد البنك المركزي العراقي هذه النسبة عند (75%) للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف لمواجهة سحبات الزبائن وإجراء نشاطات المصرف المالية، وتُقاس هذه النسبة من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، إذ يُعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، والشكل (8) يوضّح أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع ارتفعت من (50.7%) في الفصل الثاني من عام 2023 إلى (55.5%) في الفصل ذاته من عام 2024، وذلك نتيجة لزيادة حجم الائتمان الممنوح بنسبة (13.6%) مقابل زيادة في حجم الودائع بنسبة (3.7%) لذات المدة، وعلى الرغم من هذه الزيادة إلى أن نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع لم تتجاوز النسبة المحددة من قبل البنك المركزي.

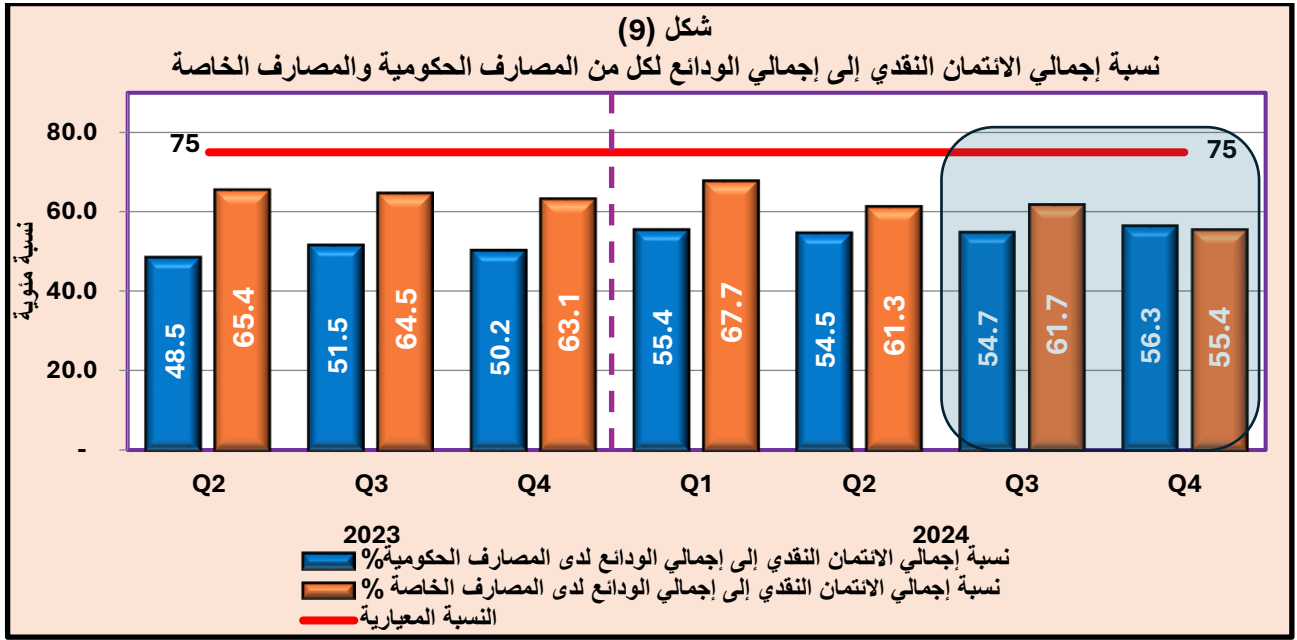
ويتوقع أن ترتفع نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع إلى (56.6%) و (58.2%) على التوالي للفصلين الثاني والثالث من عام 2024.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.
* الفصل الثالث والرابع من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

كما وتبين أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة أكبر من النسبة لدى المصارف الحكومية على الرغم من أن حجم الودائع لدى المصارف الحكومية أكبر من حجم الودائع لدى المصارف الخاصة، والشكل (9) يُبين أنّ النسبة لدى المصارف الخاصة قد انخفضت من نسبة (65.4%) للفصل الثاني من عام 2023 إلى نسبة (61.3%) في الفصل ذاته عام 2024، إذ ارتفعت إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة (18.9%) وهذا يدل على ارتفاع مستويات الشمول المالي، وهي أكبر من نسبة الزيادة في الائتمان الممنوح من المصارف الخاصة والبالغة (11%)، أمّا فيما يخص المصارف الحكومية فقد شهدت النسبة ارتفاعاً من (48.5%) في الفصل الثاني من عام 2023 إلى (54.5%) للفصل ذاته من عام 2024.

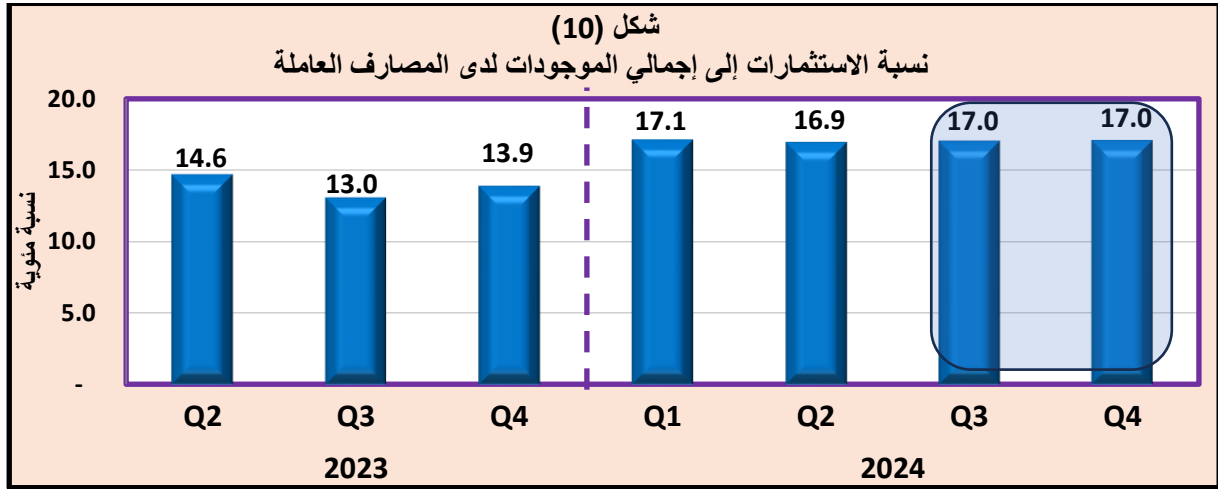
ويتوقع أن تبلغ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف الحكومية نسبة (54.7%) و(56.3%) على التوالي في الفصلين الثاني والثالث من عام 2024، والمصارف الخاصة إلى نسبة (61.7%) و(55.4%) على التوالي لذات الفترة.



5 - استثمارات المصارف إلى إجمالي الموجودات:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي تبين حجم الاستثمارات الفعلية داخل ميزانيات المصارف العاملة، وتبرز أهمية الاستثمارات في العائد الذي توفره للمصرف وزيادة الأرباح لديها، وخاصة إذا كانت هذه الاستثمارات ضمن الأنشطة ذات الإيرادات المرتفعة، إذ تُمول الاستثمارات من رأس مال المصرف والودائع المتوفرة لديه، وتكون في جانب الموجودات ضمن ميزانية المصرف، لذلك يتم قياسها إلى إجمالي الموجودات لغرض معرفة حجمها لدى المصرف، والشكل (10) يُوضِّح أن نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة قد ارتفعت من (14.6%) في الفصل الثاني من عام 2023 إلى (16.7%) في الفصل ذاته من عام 2024، وهذا نتيجة ارتفاع إجمالي الاستثمارات بنسبة (22.9%) مقارنة بارتفاع إجمالي الموجودات بنسبة (7.5%).

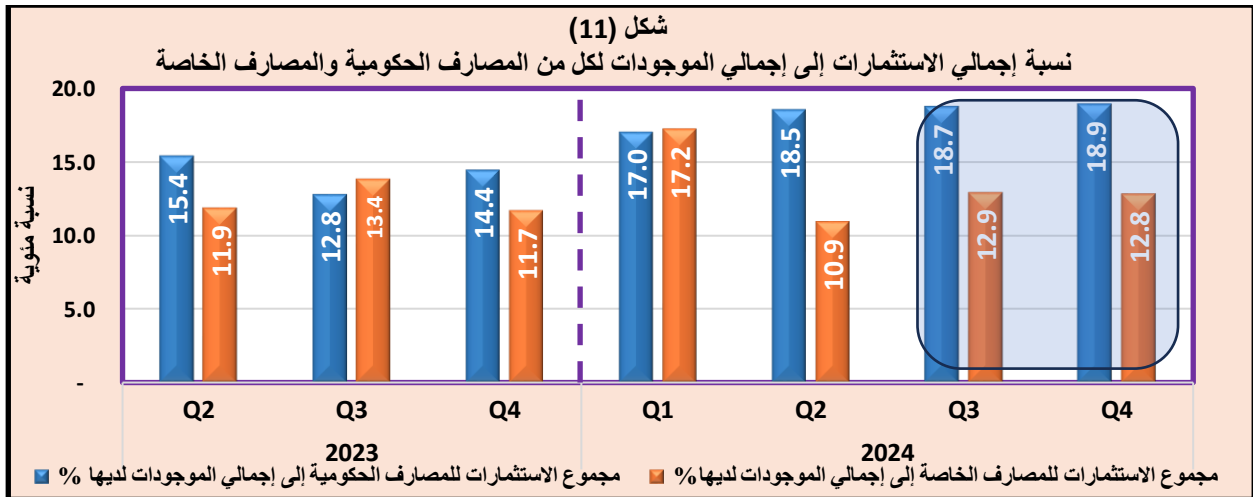
ويتوقع أن تبلغ نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة للفصلين الثالث والرابع من عام 2024 نسبة (17.0%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
* الفصل الثالث والرابع من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية، نجد أن نسبة الاستثمارات إلى حجم الموجودات لدى المصارف الحكومية أكبر من نظيرتها في المصارف الخاصة، ويبيّن الشكل (11) أن نسبة إجمالي الاستثمارات إلى الموجودات لدى المصارف الحكومية قد ارتفعت من نسبة (15.4%) في الفصل الثاني من عام 2023 إلى نسبة (18.5%) في الفصل ذاته من عام 2024، في حين انخفضت نسبة الاستثمارات لدى المصارف الخاصة إلى إجمالي الموجودات من نسبة (11.9%) في الفصل الثاني من عام 2023 إلى (10.9%) في الفصل ذاته من عام 2024، والجدير بالذكر إن نسبة الاستثمارات لدى المصارف الحكومية تُشكل (85%) إلى إجمالي الاستثمارات لدى المصارف العاملة في الفصل الثاني من عام 2024.

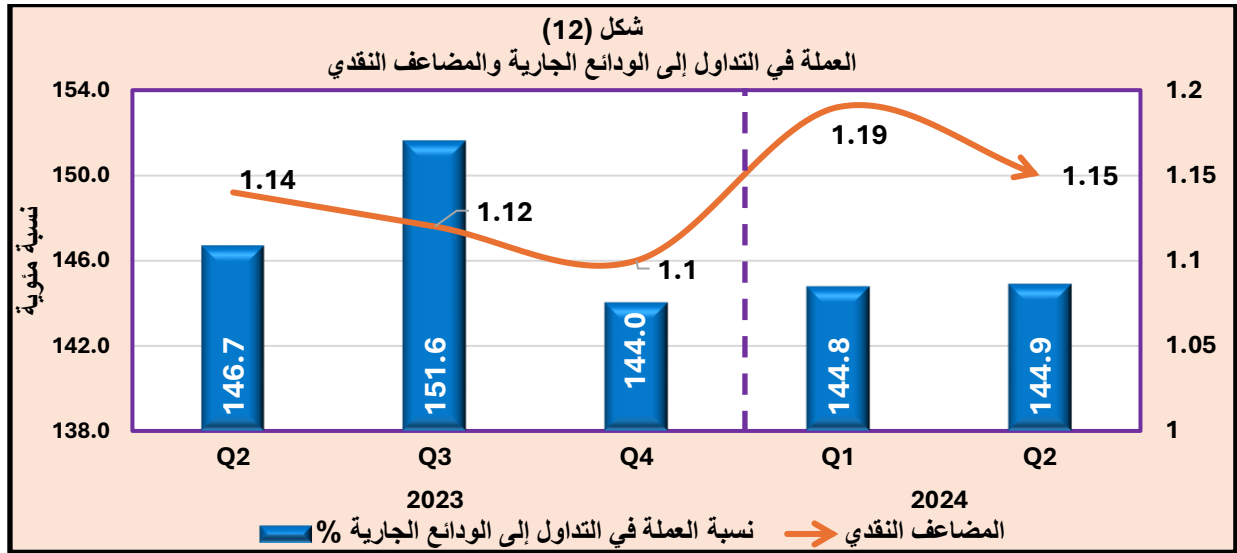
ويتوقع أن يبلغ مجموع الاستثمارات للمصارف الخاصة إلى إجمالي الموجودات لديها نسبة (12.9%) ونسبة (12.8%) خلال الفصلين الثالث والرابع على التوالي، وأن تبلغ النسبة للمصارف الحكومية (18.7%) و(18.9%) على التوالي لذات الفترة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

6 - المضاعف النقدي:

يُعرف المضاعف النقدي على أنه النسبة التي تعبر عن مقدار الاموال الجديدة التي يمكن للمصارف خلقها من خلال الاحتياطات الموجودة لديها، ويتم قياسه من خلال قسمة عرض النقد بالمعنى الواسع إلى الأساس النقدي. سجل المضاعف النقدي ارتفاعاً طفيفاً في الفصل الثاني من عام 2024 إذ بلغ (1.15) بعدما كان (1.14) للفصل ذاته من عام 2023، نتيجة ارتفاع عرض النقد بالمعنى الواسع من (177.8) تريليون دينار إلى (179.1) تريليون دينار و انخفاض الاساس النقدي من (156.1) تريليون دينار إلى (155.7) تريليون دينار ، وهذا يعكس رغبة المصارف في بقاء سياستها الاستثمارية دون تغييرات كبيرة خلال ذات المدة على الرغم من زيادة نشاطها في الفصل الأول من عام 2024، إذ بلغ المضاعف النقدي (1.19) إلا أنها عادت إلى ذات المستوى خلال الفترة المذكورة، والشكل (12) يوضح قيم المضاعف النقدي خلال ذات المدة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

7 - ربحية المصارف:

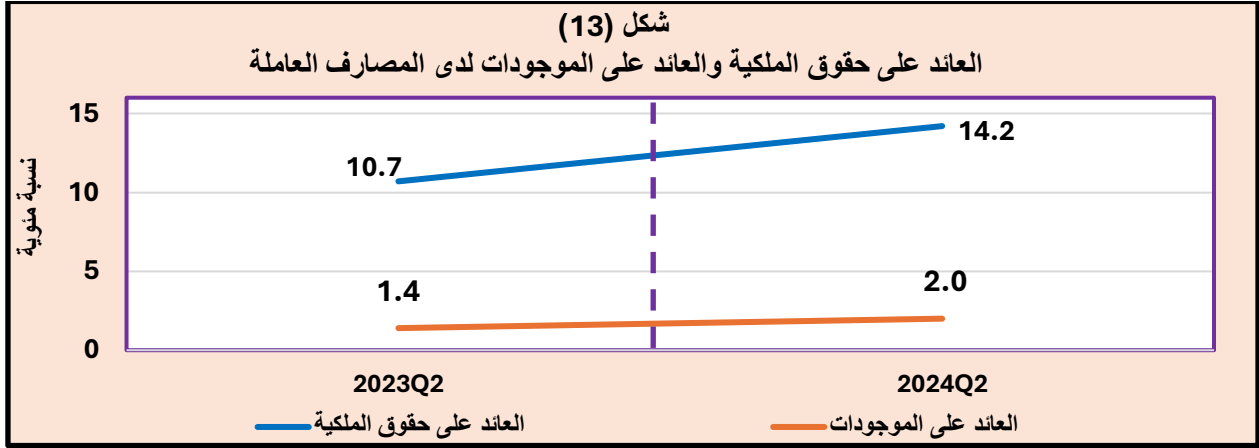
يُوضّح هذا المؤشر الأرباح التي تحصل عليها المصارف أو الخسارة التي تتكبدها، والشكل (13) يوضّح

إطار (1)

وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم (127) تقرر زيادة رأس مال المصارف إلى ما لا يقل عن (400) مليار دينار خلال مدة أقصاها 2024/12/31 بواقع ثلاث دفعات على ألا يقل مبلغ كل دفعة (50) مليار دينار، وتتم الزيادة الأولى في 2023/12/31.

العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة داخل الجهاز المصرفي، إذ نجد أنّ هناك زيادة في نسبة العائد على الموجودات من (1.4%) في الفصل الثاني من عام 2023 إلى نسبة (2.0%) للفصل ذاته من عام 2024، كما أن نسبة العائد على حقوق الملكية قد ارتفعت من نسبة

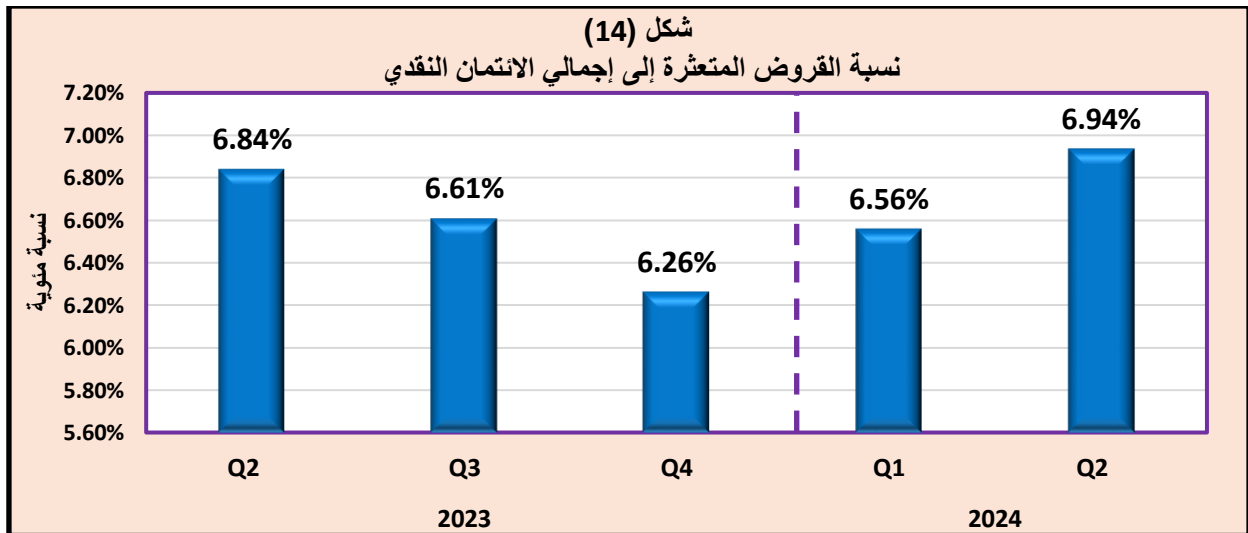
10.7%) في الفصل الثاني من عام 2023 إلى نسبة (14.2%) للفصل ذاته من عام 2024، وهذا نتيجة زيادة حجم العائد للمصارف خلال ذات الفترة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

8 - القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي:

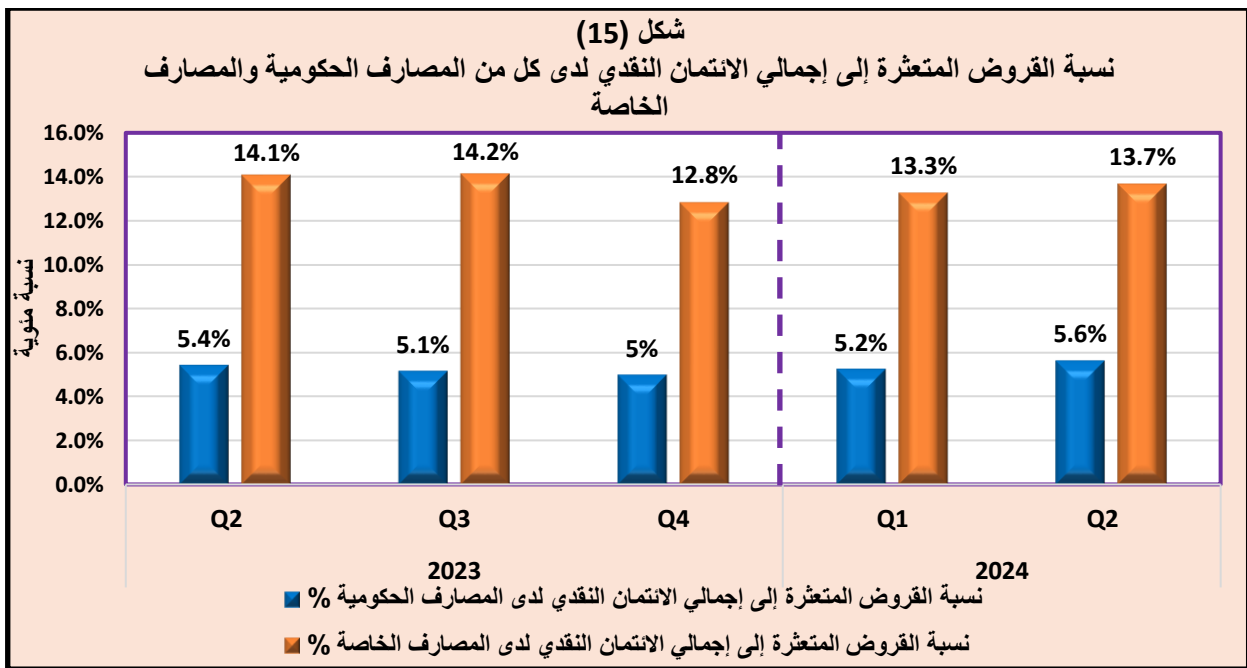
يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (14) يُوضِّح أنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الثاني من عام 2024 قد ارتفعت إلى (6.9%) بعد أن كانت (6.8%) لذات الفصل من عام 2023، وهذا الارتفاع نتيجة ارتفاع معدل نمو القروض المتعثرة بنسبة (14.8%) وهي نسبة أكبر من معدل نمو الائتمان النقدي الممنوح والبالغة (13.6%).



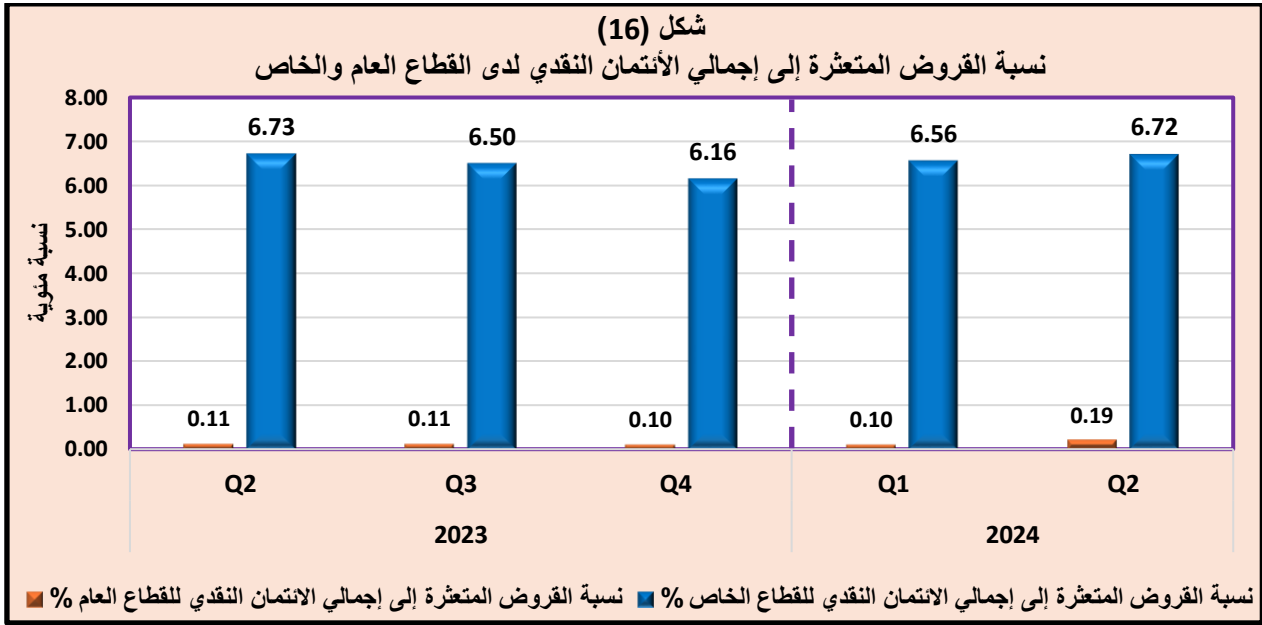
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي.

وبالنظر إلى تصنيف المصارف من حيث ملكيتها، نجد أنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة أعلى من نظيرتها لدى المصارف الحكومية، والشكل (15) يُوضِّح أنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة انخفضت لتبلغ نسبة (13.7%) في الفصل الثاني

من عام 2024، بعدما كانت (14.1%) لذات الفصل من عام 2023، نتيجة نمو إجمالي الائتمان الخاص بنسبة (11.4%) وهي أعلى من الزيادة في القروض المتعثرة والتي ارتفعت بنسبة (8.2%)، كما وبلغت نسبة مخصص القروض المتعثرة للمصارف الخاصة إلى إجمالي الديون المتعثرة لديها (75.5%)، أما فيما يخص المصارف الحكومية فقد ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لديها لتبلغ (5.6%) في الفصل الثاني من عام 2024، بعدما كانت (5.4%) لذات الفصل من عام 2023، في حين بلغت نسبة مخصص القروض المتعثرة للمصارف الحكومية إلى إجمالي الديون المتعثرة لديها (116.8%) خلال الفترة ذاتها.

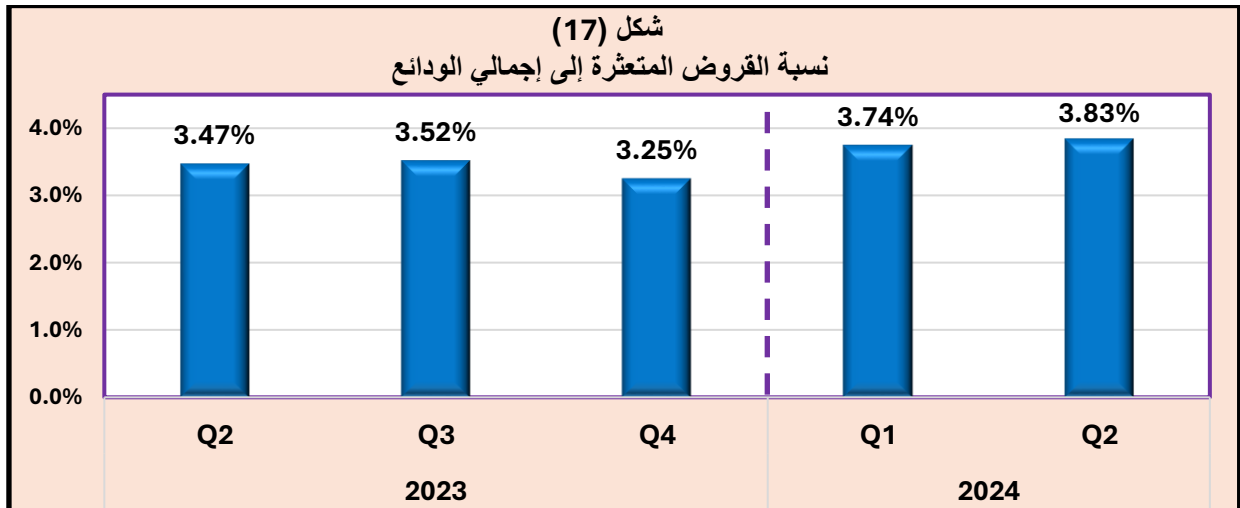


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.
أما فيما يخص القروض المتعثرة لدى كلٍّ من القطاع الخاص والقطاع العام إلى إجمالي الائتمان النقدي، يلحظ أنّ نسبة القروض المتعثرة لدى القطاع الخاص أعلى من نظيره القطاع العام، إذ بلغت هذه النسبة لدى القطاع الخاص (6.72%) أثناء الفصل الثاني من عام 2024، في حين بلغت هذه النسبة لدى للقطاع العام (0.19%) أثناء ذات الفترة، والشكل (16) يوضح ذلك.



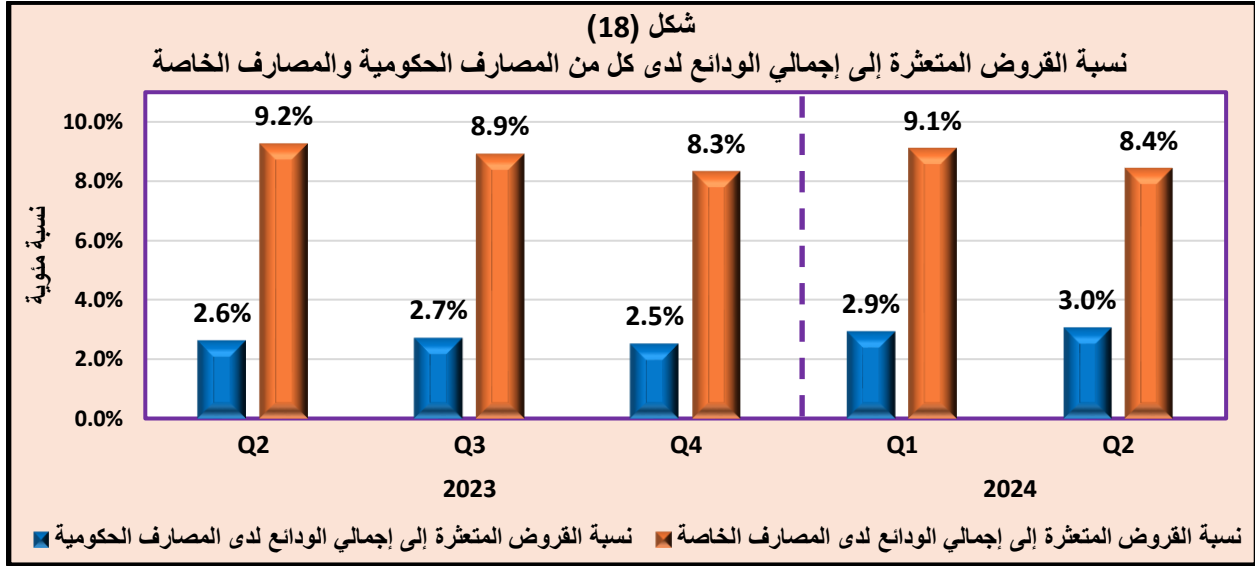
9 - القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والشكل (17) يُوضِّح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع ارتفعت إلى (3.83%) في الفصل الثاني من عام 2024 بعد أن كانت (3.47%) في ذات الفصل من عام 2023، وهذا الارتفاع نتيجة زيادة إجمالي القروض المتعثرة بنسبة (14.8%) وهي أكبر من معدل نمو إجمالي الودائع والبالغة نسبته (3.7%).



وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية نجد أنّ هناك انخفاضاً في هذه النسبة لدى المصارف الخاصة، إذ انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة في الفصل الثاني من

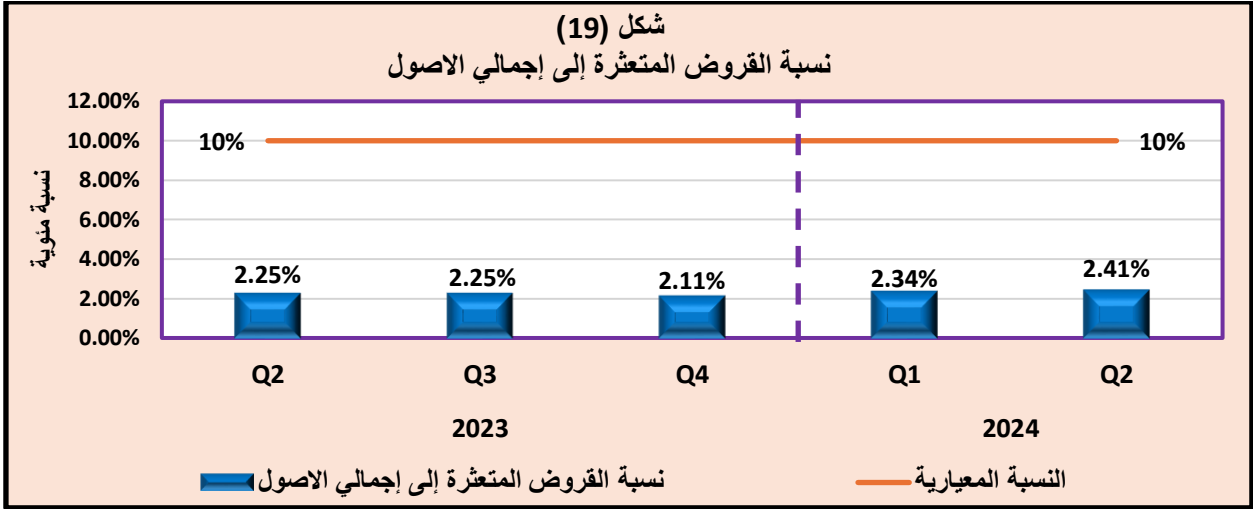
عام 2024 إلى (8.4%) بعد أن كانت (9.2%) لذات الفصل من عام 2023، في حين ارتفعت هذه النسبة لدى المصارف الحكومية إلى (3.0%) في الفصل الثاني من عام 2024 بعد ان كانت (2.6%) في ذات الفصل من عام 2023، ويُعزى هذا الفارق بين المصارف الخاصة والمصارف الحكومية إلى زيادة الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة (18.9%) مقارنة مع زيادة الودائع لدى المصارف الحكومية بنسبة (1.6%).



10- القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول:

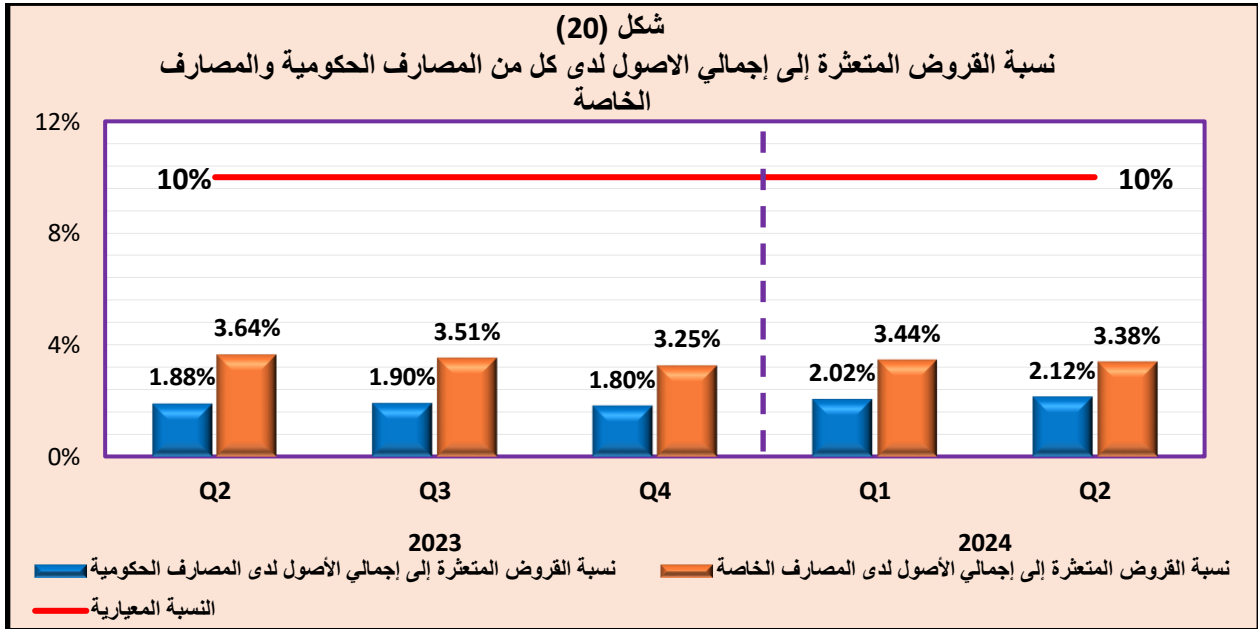
يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف، وإنّ النسبة المعيارية لهذا المؤشر هي (10%)، إذ ينذر تجاوز القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول القيمة المعيارية بوجود ارتفاع كبير في حجم القروض المتعثرة¹، ويوضّح الشكل (19) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، إذ يُلحظ ارتفاع طفيف في هذه النسبة لتبلغ (2.41%) في الفصل الثاني من عام 2024 مقارنة بنسبة (2.25%) للفصل ذاته من عام 2023، وتُجدر الإشارة إلى إنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية المذكورة، وهذا يُعدّ مؤشر إيجابي يدل على قدرة المصارف على مواجهة أي أزمة مالية محتملة في الفترة القادمة.

¹المزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2020، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، العدد الثالث عشر، ص 23.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي.

وبالنظر إلى تفصيل المصارف بحسب الملكية، نجد أنّ كلاً من المصارف الخاصة والمصارف الحكومية لم تتجاوز النسبة المذكورة آنفاً، والشكل (20) يُوضِّح ذلك، مع ملاحظة إنّ هذه النسبة لدى المصارف الخاصة أعلى من نظيرتها لدى المصارف الحكومية، إذ بلغت النسبة (3.38%) لدى المصارف الخاصة في الفصل الثاني من عام 2024، في حين بلغت هذه النسبة (2.12%) لدى المصارف الحكومية لذات الفترة، وإنّ هذه النسبة لا تدعو إلى القلق فيما يخصّ الاستقرار المالي.

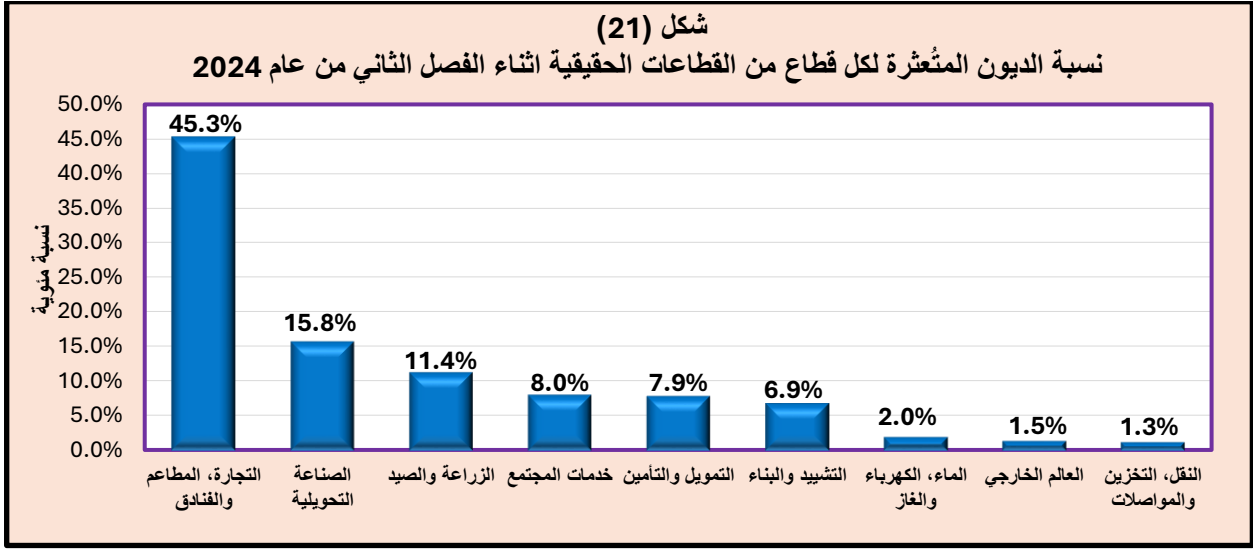


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

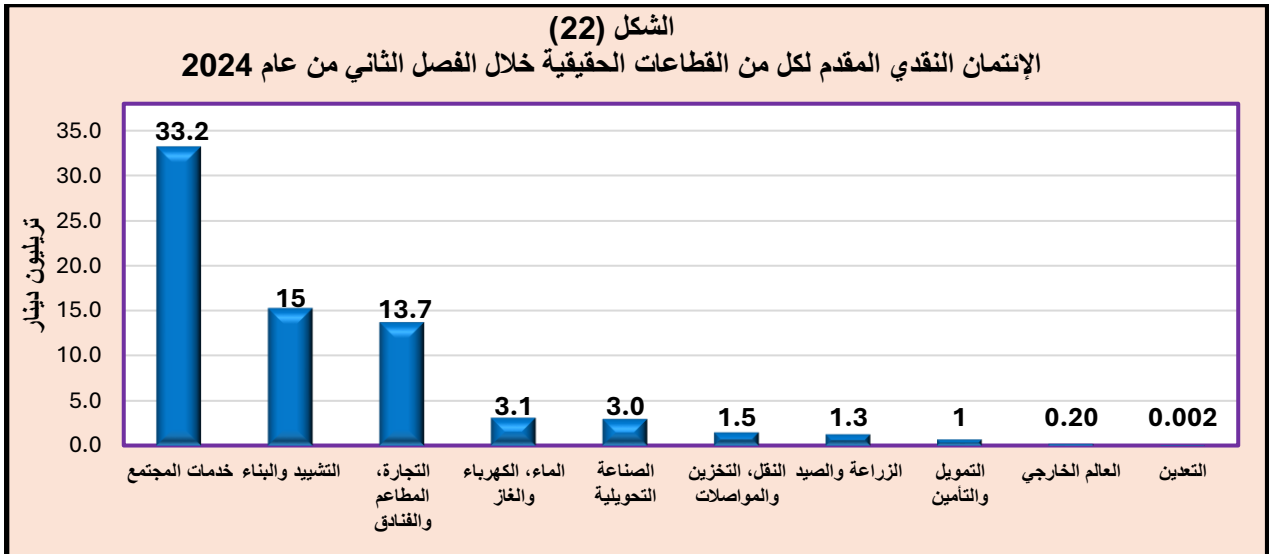
11 - التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة:

يُوضِّح هذا المؤشر التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة، والشكل (21) يُبيِّن أنّ قطاع التجارة والمطاعم والفنادق سجّل النسبة الأكبر للقروض المتعثرة إذ بلغت (45.3%) أثناء الفصل الثاني من عام 2024، وهذا

يدعو بأن تكون الضمانات المطلوبة من قبل المصارف أكثر متانة لتخفيف الصدمات التي قد يتعرض لها هذا القطاع إذا ما توقفت بعض المشاريع القائمة فيه بسبب التعثر في تسديد القروض، يليها قطاع الصناعة التحويلية بنسبة (15.8%) أثناء الفترة ذاتها، وعليه يستوجب أن تكون المصارف أكثر حيطة وحذراً في منح الائتمان داخل هذين القطاعين، لتجنب تعثر نشاطها وضمان سلامة أموال المودعين، ويعد من الضروري وضع سياسات تُمكن هذين القطاعين من التعافي والعودة إلى مسار النمو الصحيح.



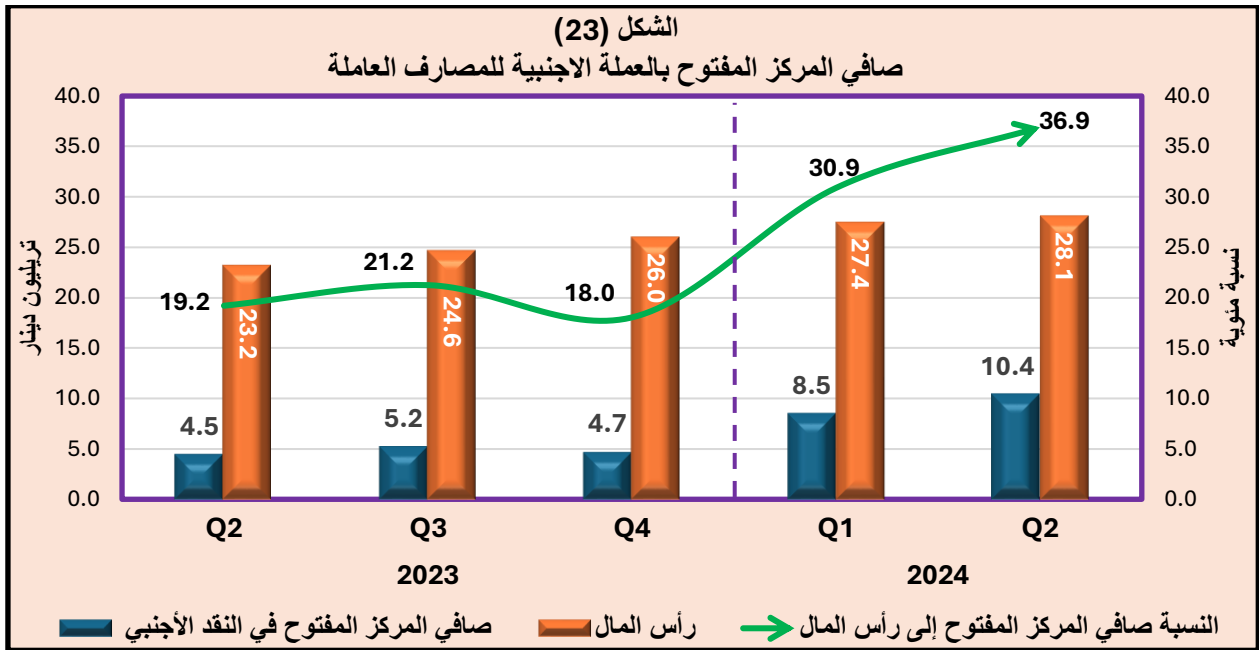
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
والجدير بالذكر أنّ قطاع التجارة والمطاعم والفنادق ليس هو صاحب النسبة الأكبر في حجم الائتمان الممنوح داخل القطاع الحقيقي، إلا أنه سجل النسبة الأكبر في حجم الديون المتعثرة، في حين سجل قطاع خدمات المجتمع النسبة الأكبر من الائتمان النقدي الممنوح إلى القطاعات الحقيقية بنسبة بلغت (46.1%) وبمبلغ (33.2) تريليون دينار، يليه قطاع التشييد والبناء بنسبة (21.2%)، على النحو المبين في الشكل (22).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

12- صافي المركز المفتوح بالعملة الاجنبية للمصارف العاملة

يقيس هذا المؤشر صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، من خلال احتساب الفرق بين موجوداتها الأجنبية ومطلوباتها الأجنبية مقسوم على رأس المال، وبالتالي فان انخفاض هذه النسبة تعني انخفاض حجم الموجودات الاجنبية لدى المصارف العاملة أو زيادة المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح، والشكل (23) يوضح ارتفاع نسبة المؤشر لدى المصارف العاملة من (19.2%) في الفصل الثاني من عام 2023 إلى (36.9%) في ذات الفصل من عام 2024، نتيجة ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بنسبة (132.8%) مع ارتفاع رأس المال بنسبة (21.2%)، وهذا يعكس الرغبة الكبيرة للمصارف العاملة في زيادة ما لديها من الموجودات كالودائع والأوراق المالية بالعملة الأجنبية.



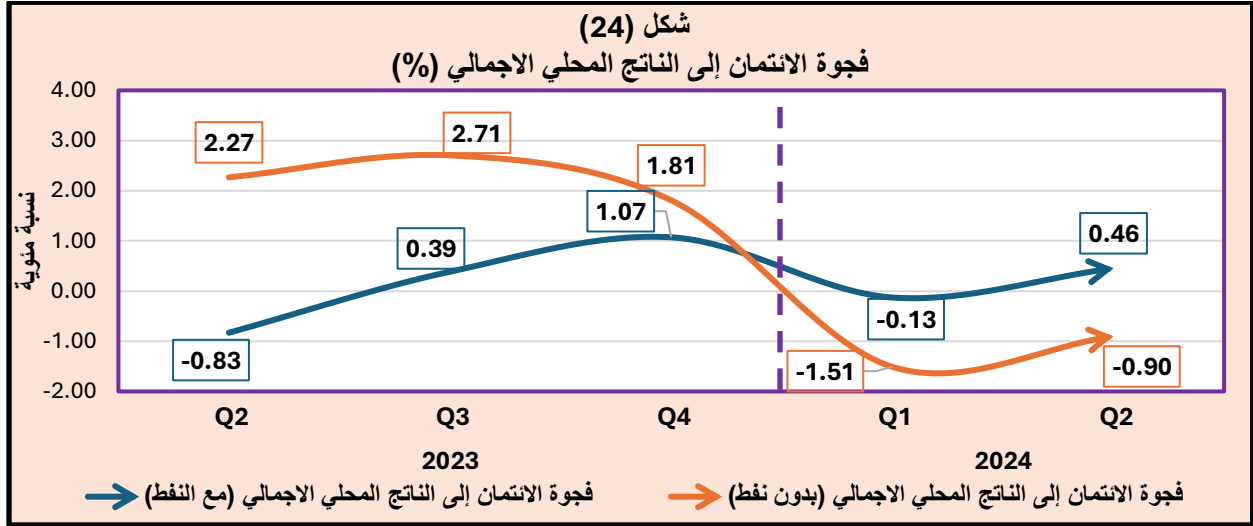
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

13- فجوة الائتمان النقدي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تُعرّف فجوة الائتمان بأنها نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مطروحا منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان (الموجّه إلى القطاع الخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي² بالأسعار الجارية، وتتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2.5% - 10%)، إذ كلما اقتربت النسبة المقدرّة من القيمة المعيارية توجب على المصارف خلق مصدات اضافية من راس المال تسمى مصدات التقلبات الدورية، بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، يُوضّح الشكل (25) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط ومن دونة، إذ بلغت هذه الفجوة من دون النفط

² للمزيد من المعلومات من طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر العراقي العدد 18، الفصل الأول 2020، ص: 23.

0.9- %) في الفصل الثاني من عام 2024، في حين بلغت الفجوة عند قياس بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط (0.46%) في ذات الفترة، مما تقدم تبين أنّ الفجوتين في الفصل الثاني من عام 2024 أدنى من النسبة المعيارية، وهذا يعني انه بالإمكان زيادة الائتمان النقدي المقدم الى القطاع الخاص دون التخوف من زعزعة الاستقرار المالي.



الجدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل أداء المصارف			
معدل النمو %	الفصل الثاني 2024	الفصل الثاني 2023	اسم المؤشر
-0.4	47.7	47.9	الودائع المصرفية إلى M2 (%)
0.38	52.3	52.1	النقد في التداول إلى M2 (%)
9.47	55.5	50.7	إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (%)
15.75	16.9	14.6	إجمالي الاستثمار إلى إجمالي الموجودات (%)
0.88	1.15	1.14	المضاعف النقدي
-1.23	144.9	146.7	العملة في التداول إلى الودائع الجارية (%)
32.71	14.2	10.7	العائد على حقوق الملكية (%)
42.9	2.0	1.4	العائد على الموجودات (%)
1.46	6.94	6.84	القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي (%)
8.57	3.8	3.5	القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع (%)
7.11	2.41	2.25	القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول (%)
92.19	36.9	19.2	صافي المركز المالي المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة (%)

تم اعداد الجدول باعتماد بيانات:

البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، الموقع الإحصائي.

الفصل الثالث

تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

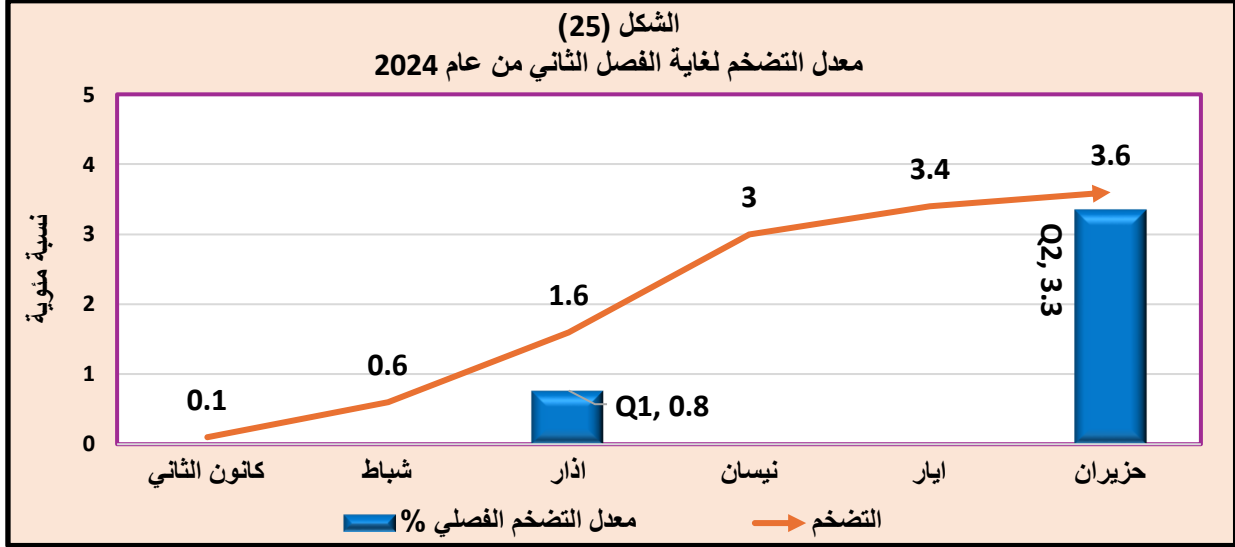
تعد المتغيرات الاقتصادية الكلية من أبرز العوامل المؤثرة في النظام المالي، إذ تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على القطاع المصرفي فضلاً عن القطاع المالي. لذا يقدم تقرير الإنذار المبكر تحليل لأبرز المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، مثل معدل التضخم، واجمالي الدين العام، إلى جانب حساب المخفض الضمني للنواتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يعكس حدود قدرات الإنتاج في الاقتصاد العراقي، كما شمل التقرير قياس فجوة الناتج المحلي الإجمالي (GDP gap)، الآتي أبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي:

1- معدل التضخم (Inflation Rate):

يتم قياس معدل التضخم من خلال عدة مؤشرات، لكن الأكثر أهمية هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، لأنه يعكس التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة، سجل معدل التضخم في العراق ارتفاعاً أثناء الفصل الثاني من عام 2024 ليبلغ نسبة (3.3%) مقارنة بنسبة (0.8%) بالفصل الأول لذات العام، إذ تم احتساب معدل تضخم لعام 2024 من خلال تحديد سنة 2022 كسنة أساس في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدلاً من سنة 2012 كما أعلن من قبل وزارة التخطيط. وجاء الارتفاع نتيجة ارتفاع أغلب مجاميع الرقم القياسي للأسعار، إذ سجل قسم التبغ ارتفاعاً بنسبة (6.1%)، وسجل قسم النقل ارتفاعاً بنسبة (2%) وإيضاً قسم الاتصال ارتفاعاً بنسبة (2%)، وقسم السلع والخدمات المتنوعة ارتفاعاً بنسبة (1.7%)، وقسم المطاعم ارتفاعاً بنسبة (1.6%)، وكما هو موضح بالجدول (3).

جدول رقم (3) مجاميع السلع والخدمات					
المطاعم	السلع والخدمات المتنوعة	الاتصال	النقل	التبغ	التفاصيل
Restaurants	Miscellaneous Services & Goods	Communications	Transportation	Tobacco	التاريخ
111.2	109.5	96.5	105.9	116.9	Q1-2024
113.0	111.4	98.4	108.1	124.1	Q2-2024

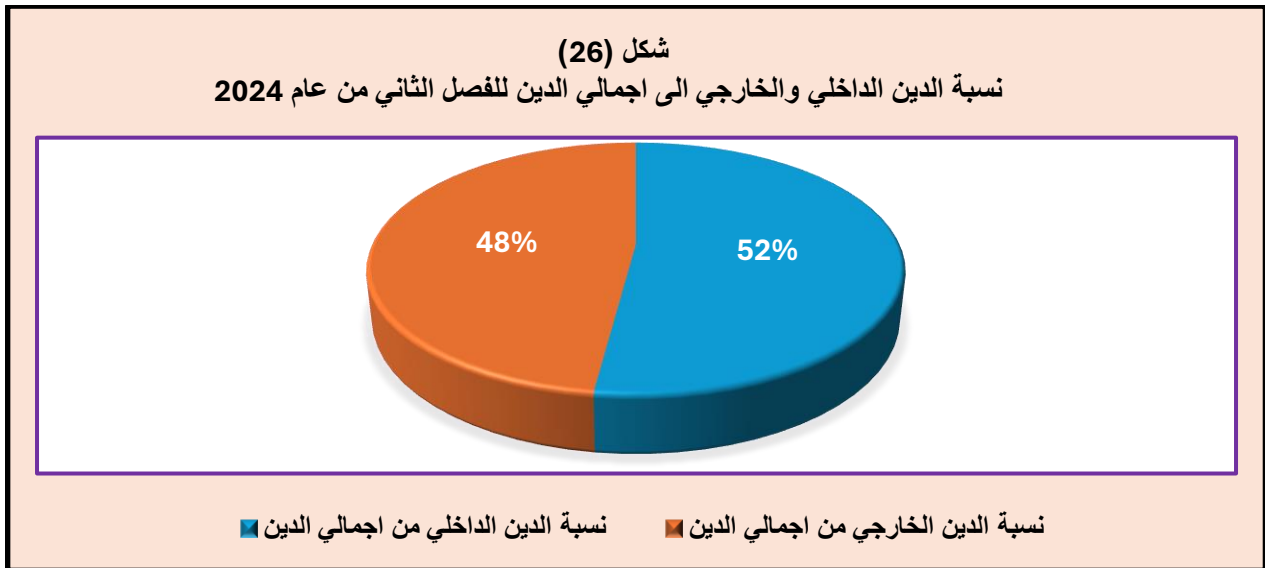
المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات المالية الأساسية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات المالية الأساسية.

2 - معدل نمو إجمالي الدين العام:

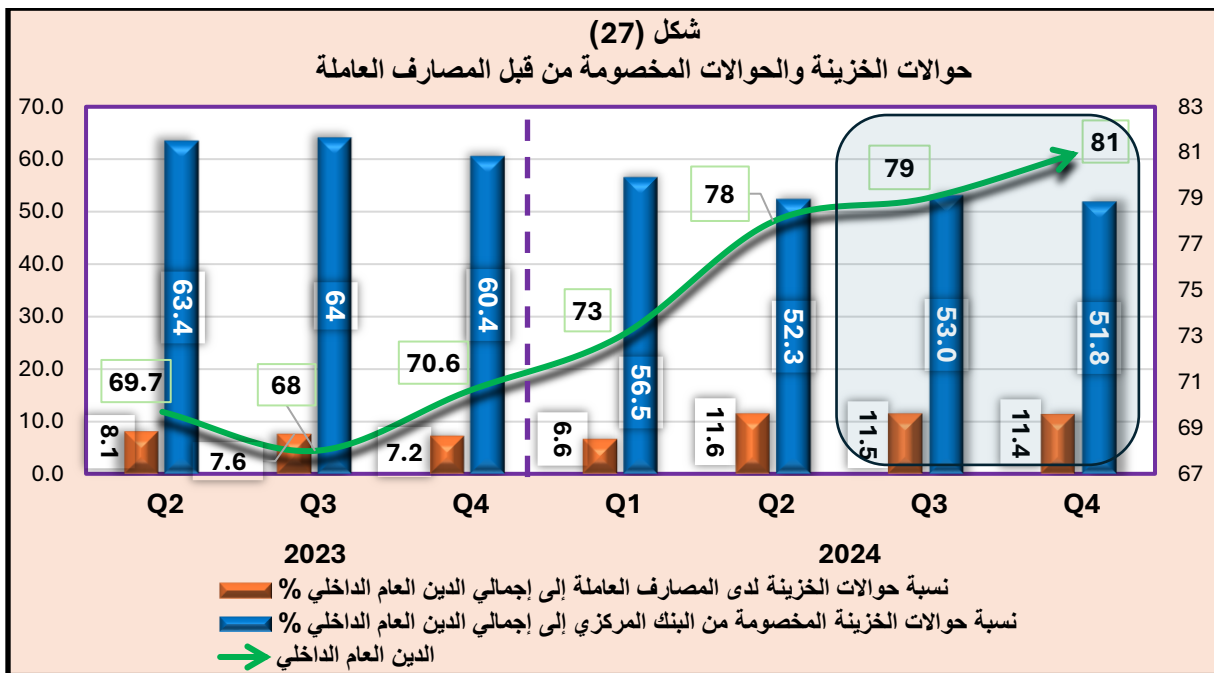
يمكن حساب إجمالي الدين العام من خلال الدين الداخلي والدين الخارجي والذين يمثلان التزامات مالية على الحكومة، أحدهما التزام تجاه داخل البلد والآخر تجاه خارجه، إذ ارتفع معدل نمو إجمالي الدين (الداخلي والخارجي) في الفصل الثاني من عام 2024 بنسبة (3.7%) مقارنة بذات الفصل من عام 2023 نتيجة تزايد الدين الداخلي على الرغم من انخفاض الدين الخارجي، ويوضح الشكل (27) أن نسبة الدين الخارجي للفصل الثاني من عام 2024 بلغت (48%) من إجمالي الدين، ونسبة الدين الداخلي للفصل الثاني من عام 2024 بلغت (52%) من إجمالي الدين.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

أ- معدل نمو الدين الخارجي: يبين هذا المؤشر القروض والالتزامات المالية التي تدين بها الدولة للمقرضين الدوليين، مثل الحكومات أو المؤسسات المالية أو المستثمرين الأجانب، إذ انخفض معدل الدين الخارجي بنسبة (4%) للفصل الثاني من عام 2024 مقارنة بذات الفصل من عام 2023. نتيجة سعي الحكومة العراقية لعدم رهن الاقتصاد العراقي بالتزامات خارجية تؤثر على التنمية الوطنية.

ب- معدل نمو الدين الداخلي: يبين هذا المؤشر التزامات الحكومة تجاه المصارف العاملة والبنك المركزي، ويظهر من خلال الشكل (28) أنّ نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام الداخلي قد ارتفعت لنسبة (11.6%) في الفصل الثاني من عام 2024 بعد أن كانت تبلغ نسبة (8.1%) في ذات الفصل من عام 2023، وهذا قد يكون ذا أثر سلبي على النظام المالي بسبب زيادة المزاحمة للقطاع الخاص في الحصول على التمويل، أما بالنسبة للحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي فقد انخفضت لتبلغ (52.3%) في الفصل الثاني من عام 2024 بعد أن كانت تبلغ (63.4%) في ذات الفصل من عام 2023 نتيجة تسديد الحكومة لجزء من هذه الحوالات، ونتيجة لإصدار حوالات خزينة من قبل الحكومة بمبلغ (4.225) ترليون دينار للمصارف الحكومية ارتفع الدين العام الداخلي خلال الفصل الثاني من عام 2024. ويُتوقع ارتفاع الدين العام الداخلي بنسبة (16%) و (15%) ليبلغ (79) ترليون دينار و (81) ترليون دينار على التوالي للفصلين الثالث والرابع من عام 2024.



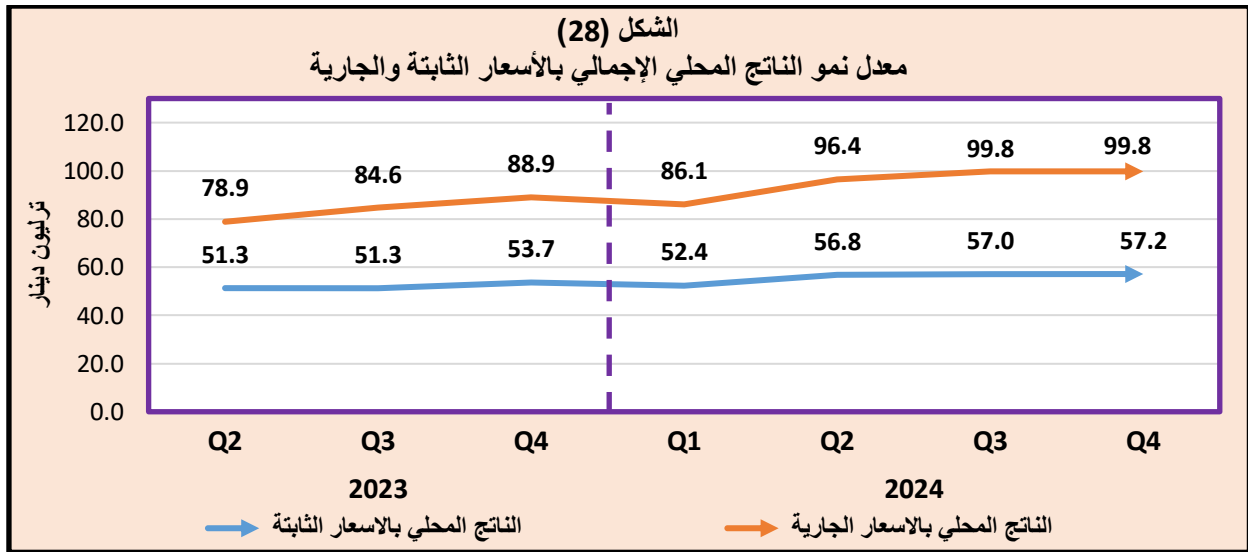
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

* الفصل الثالث والرابع من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

3- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

يُعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتقييم حجم الاقتصاد ومعدل نموه، إذ يعكس مستوى النشاط الاقتصادي للدولة خلال فترة زمنية محددة. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق في الفصل الثاني من عام 2024 بنسبة (22.2%) ليسجل (96.4) ترليون دينار مقارنة بذات الفصل من عام 2023 والبالغ (78.9) ترليون دينار، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو اغلب القطاعات كقطاع التعدين والمقالع بنسبة (30%) وقطاعات الصناعات التحويلية بنسبة (74%) وقطاع البناء والتشييد (90%) وقطاع الكهرباء والماء (47%)، كما مبين في الشكل (29).

ويتوقع ان يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليلبلغ في الفصلين الثالث والرابع لعام 2024 (99.8) ترليون دينار، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ليلبلغ (57) ترليون دينار و(57.2) ترليون دينار على التوالي في الفصلين الثالث والرابع من عام 2024.



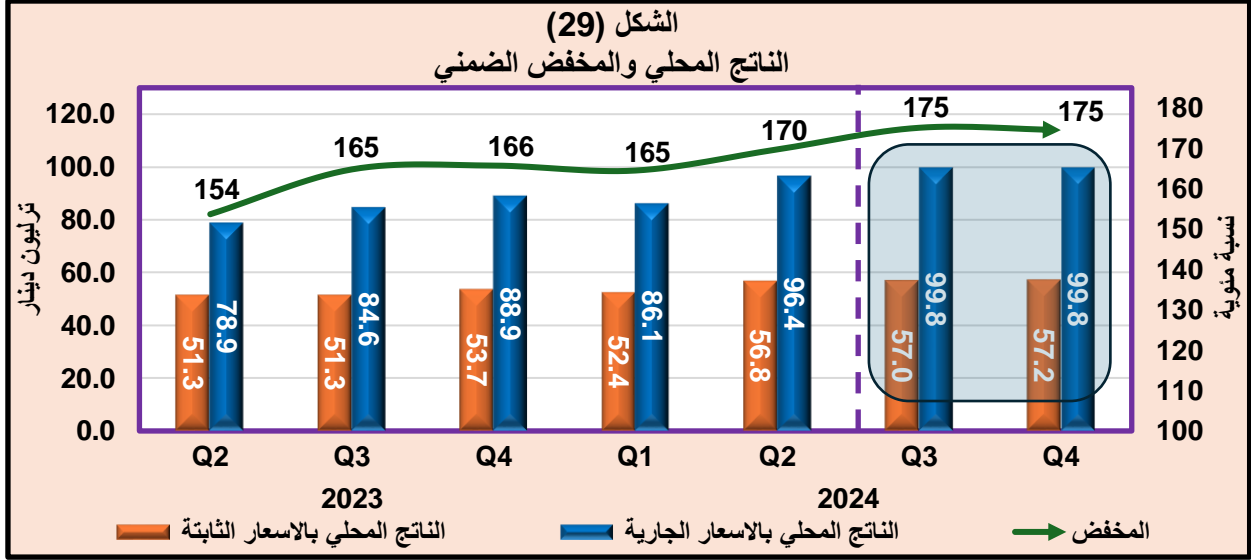
المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الناتج المحلي الإجمالي.
* الفصل الثالث والرابع من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

4- المخفّض الضمني للأسعار (Implicit Price Deflator):

يُعد المخفّض الضمني للأسعار من المؤشرات المهمة لقياس معدل التضخم، إذ يعكس التغيرات في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة داخل البلد خلال فترة زمنية محددة. ويتم قياسه من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. إذ يشير ارتفاع قيمة المخفّض إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، والشكل (30) يوضح وجود ارتفاع في قيمة المخفّض الضمني ليلبلغ نسبة

(170%) في الفصل الثاني من عام 2024 بعد أن كان بنسبة (154%) في ذات الفصل من عام 2023، وهذا نتيجة لمعدلات التضخم الموجبة خلال ذات الفترة.

ويتوقع ان يرتفع المخفض الضمني ليلعب نسبة (175%) خلال الفصلين الثالث والرابع من عام 2024.



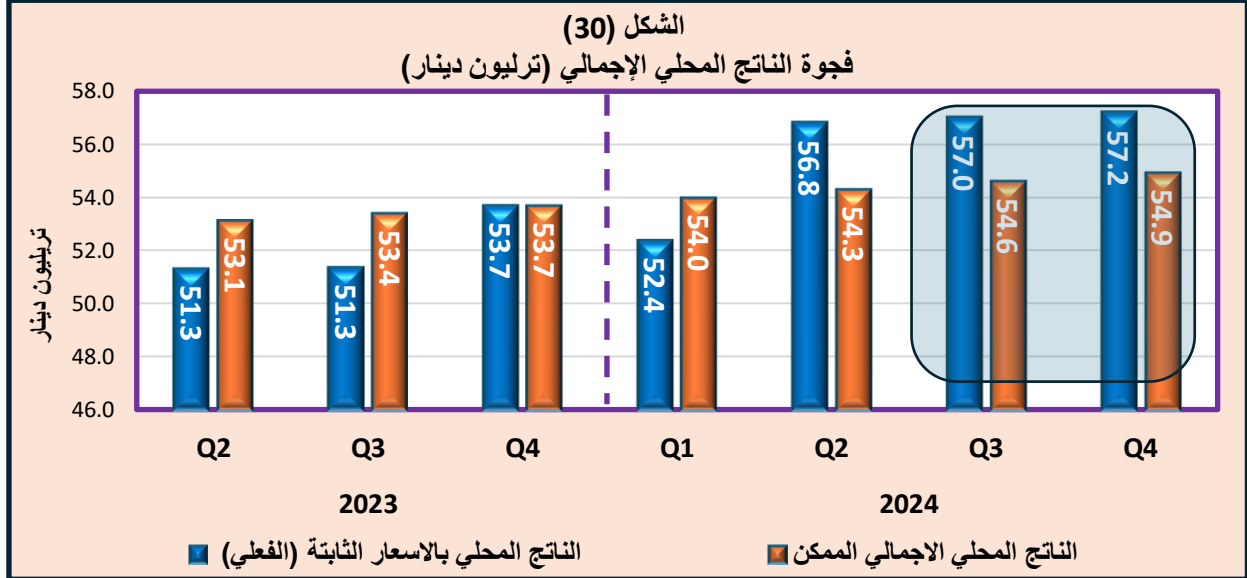
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

* الفصل الثالث والرابع من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

5- فجوة الناتج المحلي الإجمالي:

تُعبّر الفجوة الاقتصادية عن الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (بالأسعار الثابتة) والناتج الممكن. فعندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الفعلي أكبر من الناتج الممكن، تكون الفجوة موجبة، مما يدل على أن الاقتصاد يعمل فوق طاقته الإنتاجية، كما تُشير الفجوة السالبة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي أقل من الناتج الممكن، مما يعني أن الاقتصاد يعمل دون طاقته الإنتاجية، ويُرافق ذلك مستويات بطالة مرتفعة وإنتاج أدنى من القدرة الممكنة، مما يُفضي إلى ضغوط انكماشية، ومن خلال الشكل (31) يتضح أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الممكن بلغت (54.3) ترليون دينار في الفصل الثاني من عام 2024، وأن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ارتفع ليلعب (56.8) ترليون دينار لذات الفصل من عام 2024 بعد أن كانت تبلغ (51.3) ترليون دينار لذات الفصل من عام 2023، أي ان الاقتصاد يعمل في مستوى أعلى من مستوى الإمكانات المتوافرة، ويعاني من ضغوط تضخمية.

ومن المتوقع ان يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في الفصل الثالث والرابع لعام 2024 لبيغ (57) ترليون دينار و(57.2) ترليون دينار على التوالي، مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الممكن للفصل الثالث والرابع لعام 2024 (54.6) ترليون دينار و(54.9) ترليون دينار على التوالي.

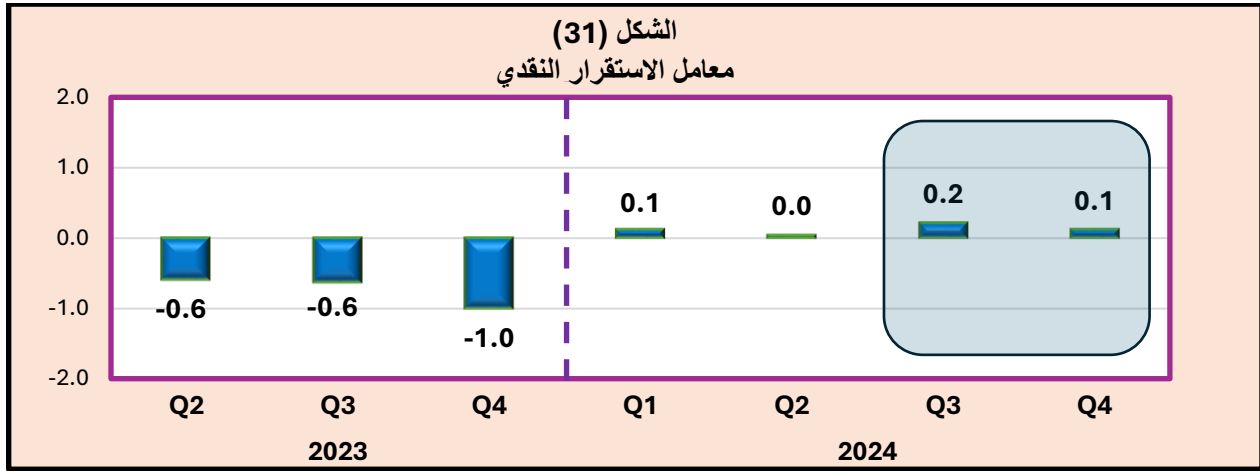


المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار المالي والنقدي وفق بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.
* الفصل الثالث والرابع من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

6- معامل الاستقرار النقدي:

يُظهر مؤشر معامل الاستقرار النقدي التوازن بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية في الاقتصاد. ويُحسب من خلال قسمة نسبة النمو في عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) إلى نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. إذ يُعتبر الاستقرار النقدي متحققاً عندما تكون قيمة هذا المؤشر مساوية للواحد الصحيح، فإذا كانت قيمته أكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على زيادة المعروض النقدي على المعروض السلعي، وهذا سيؤثر على التوازن في الاقتصاد. أما إذا كانت قيمته أقل من الواحد الصحيح فإن ذلك يشير إلى أن الاقتصاد بحاجة إلى زيادة المعروض النقدي لتحقيق التوازن، ويُمكن الاستعانة بالشكل (32) لغرض إيضاح التغييرات التي طرأت في قيمة هذا المؤشر، إذ سجلت قيمته (0.03) في الفصل الثاني من عام 2024 وفي ذات الفصل من عام 2023 سجل (-0.6)، وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض معدل نمو (M2) على أساس فصلي لبيغ (0.8%) في الفصل الثاني من عام 2024، فضلاً عن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال ذات المدة لبيغ (22.2%) أي عدم مؤامة نمو عرض النقد الواسع مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

ومن المتوقع أن يبلغ معامل الاستقرار النقدي في الفصلين الثالث والرابع من عام 2024 نسبة (0.2%) و (0.1%) على التوالي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
* الفصل الثالث والرابع من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

جدول (4)
المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي

اسم المؤشر	الفصل الثاني 2023	الفصل الثاني 2024	معدل التغير %
معدل التضخم (%)	3.6	3.3	-8.3
نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%)	8.1	11.6	43.2
نسبة الحوالات المخصصة لدى البنك المركزي إلى إجمالي الدين العام الداخلي %	63.4	52.3	-17.5
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مبلغ (ترليون دينار)	78.9	96.4	22.2
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مبلغ (ترليون دينار)	51.3	56.8	10.7
المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي	154	170	10.4
فجوة الناتج المحلي الإجمالي مبلغ (ترليون دينار)	1.8	-2.5	-238.8
معامل الاستقرار النقدي	-0.6	0.03	105

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الناتج المحلي الإجمالي.



mfs.dept@cbi.iq